مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية

إعداد
د/ محمد حلمى بريك

مدخل الدراسة:

يعد النهوض بالتعليم جوهر عملية التنمية ، والأداة الفاعلة لإحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المنشودة، حيث أنه حق أساسى من حقوق الإنسان، وهدف رئيس فى حد ذاته من أجل تنمية الموارد البشرية، للارتقاء بمستوى رفاهية الفرد والمجتمع على حد سواء(١).

ولما كانت التنمية البشرية مطلباً جوهرياً باعتبارها وسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وغاية لها، فإن مصر تسعى باهتمام متزايد نحو تنمية مواردها البشرية أملاً فى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، ومن ثم تقع العبء الأكبر على التعليم فى تنمية الثروة البشرية، وخاصة التعليم الفنى لكونه ذلك النوع من التعليم المختص بإعداد الكوادر الفنية والمهنية من خلال إكسابهم قدراً من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية من خلال التدريب التطبيقى الذى يمكنه من إتقان المهن المختلفة والقيام بدوره على أكمل وجه(٢).

فالتعليم الفنى فى مصر هو أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل أنه يعتبر قاطرة التنمية ودعامة هامة من دعائم منظومة التعليم، حيث يسعى بنوعياته المختلفة إلى إعداد القوى العاملة الماهرة ، اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث يصب مباشرةً فى سوق العمل، وتهدف منظومة التعليم الفنى إلى تنمية القدرات الفنية لدى الدارسين فى مجالات الصناعة ، والزراعة ، والتجارة، والإدارة، والخدمات السياحية ومتسقاً مع توجه الدولة الذى انعكس فى دستور ٢٠١٤، حيث تنص المادة (٥) على أن تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره، والتوسع فى أنواع التعليم الفنى كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وهو ما يربط التعليم والتدريب بالتشغيل(٣).

لذا تسعى الوزارة إلى تحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية والتى أهمها تحويل مدارس التعليم الفنى إلى تعليم قائم على التعليم والتدريب المزدوج، فى إطار مبادرة مصنع فى كل مدرسة، مع التوسع فى خطوط الإنتاج وتوفير آليات التسويق المناسبة (٤).

كما قامت الوزارة بالاهتمام بالتعليم الفنى من خلال تبنيها للعديد من المشروعات التى تهدف إلى الارتقاء بالتعليم الفنى علمياً وعملياً ومهارياً، وكان من أهم هذه المشروعات ، مشروع رأس المال الدائم الذى بدأ تنفيذه فى العام الدراسى (١٩٥٧/ ١٩٥٨) نقلاً عن الجمهورية العربية السورية فى صورة مشروع التواصى، والذى كان هدفه المساهمة فى زيادة الإنتاج القومى، حيث تقوم بعض المدارس باستخدام إمكاناتها البشرية والمادية لتقديم خدمات

خاصة للأفراد المحيطين بالمدرسة أو الهيئات الحكومية فى صورة "تواصى"، والتى تعنى التوصية بعمل مشروع معين، ثم مر بالعديد من التطورات التى نظمتها عدد من القرارات الوزارية وصولاً إلى أن تم تسميته بمشروع رأس المال الدائم(٥).

ومن هنا أصبح مشروع رأس المال الدائم بالتعليم الفنى يشكل ركيزة هامة لخدمة القاعدة العريضة من المدربين والمتدربين بالمدارس الفنية، وأيضاً الهيئات التعليمية فى المجالات الصناعية والزراعية والتجارية ، ولقد صدرت القرارات الوزارية المتعددة لتطوير هذا المشروع بدأً من القرار الوزارى رقم ١٨٩ فى ١٩٨٦/١٠/٣١م، حتى القرار الوزارى رقم ٢٥ فى ٢٠٠١/٨/١٢م، والتى قامت ببلورة أهداف هذا المشروع إلى التالى:

١-رفع مستوى الأداء التعليمى للطلاب عن طريق مزيد من التدريبات المهنية العملية لإكسابهم مهارات وخبرات متنوعة.

٢-الإفادة من القوى البشرية والإمكانات الآلية والمادية بمدارس التعليم الفنى فى المساهمة فى تنمية المجتمع المحلى وصالح الاقتصاد القومى.

٣-تعديل اتجاهات الطلاب وامتصاص نشاطهم فى أوقات الفراغ والعطلات.

٤-زيادة دخل الطلبة والمدربين عن طريق إثابتهم عن أعمالهم بقدر إنتاجهم(٦).

وحددت الإدارة العامة للتعليم الفنى مجالات هذا المشروع كما يلى:

أ-المدارس الثانوية الصناعية: تنفيذ مشروعات خاصة تصنع الأثاث المدرسى ونجارة العمارة والأثاث المنزلى والأسوار والمواسير وتشارك فى صيانة السيارات، والزخرفة، والإعلام، والنسيج، والصباغة، والملابس الجاهزة، وبناء الفن، والكمبيوتر، وتشكيل المعادن، والأعمال الصحية، والخرسانة المسلح،ة وما غير ذلك من أقسام مهنية متنوعة.

ب-المدارس الثانوية الزراعية: تشارك فى إنتاج محاصيل الحقل، وبساتين الخضر، والفاكهة، وبساتين الزينة، وتربية النحل، والحيوان، والدواجن، والصناعات الغذائية بشتى أنواعها(٧).

وهناك نسبة كبيرة من المدارس الفنية التى تشارك فى مشروع رأس المال الدائم لماله من عوائد وفوائد كبيرة من خلال ما تدره هذه المشروعات من أرباح تعود على جميع المشاركين فى المشروع، ابتداءً من الطالب وحتى مدير المدرسة وذلك بنسب محددة من قبل وزارة التربية والتعليم، ويتضح مدى الإقبال على المشاركة فى هذا المشروع من خلال الجدول التالى:

جدول (١)
يوضح أعداد مدارس التعليم الفنى المشاركة فى مشروع رأس المال والإرباح الناجمة عنه لعام ٢٠١٥م[٨]

قطاع التعليم الفنى	عدد المدارس المشاركة	من إجمالى	الإرباح المحققة بالجنية
قطاع التعليم الفنى الزراعى Agricultural secondary	١١٦	١٣٩	١٣٠١٥٧٤٨
قطاع التعليم الفنى الصناعى Industrial secondary	٣٨٠	٦٠٠	٤٢٦٣٧٧٩٥
قطاع التعليم الفنى التجارى الفندقى Commercial secondary	١٢	٥٠	١٣٤٦٤٥٦.٦

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر المدارس الفنية مشاركة فى تنفيذ مشروع رأس المال بواقع ٣٨٠ مدرسة صناعة من إجمالى (٦٠٠) مدرسة، و (١١٦) مدرسة ثانوية زراعية من إجمالى (١٣٩) مدرسة ، و (١٢) مدرسة ثانوية فندقية من إجمالى (٥٠) مدرسة، وهذا يعطى دلالة على أن هناك فوائد متنوعة من إقامة مشروع رأس المال الدائم داخل هذه المدارس، ويتضح ذلك جلياً من خلال الأرباح المبينة بالجدول والتى تفيد بأن إجمالى الأرباح قد تصل (٥٧) مليون جنيه فى العام الدراسى الواحد وهذا ما أكد عليه نائب وزير التربية والتعليم، للتعليم الفنى بأن إجمالى الإيرادات بلغت (١٦٠) مليون جنيه فى (٢٠١٤-٢٠١٥) ، و (٢١٠) مليون جنيه فى (٢٠١٥-٢٠١٦) بصافى ربح يقدر بـ (٥٧) مليون جنيه. هذا يدل على أهمية مشروع رأس المال بالمدارس الفنية وذلك فى إطار إثابة المدرس والطالب المشاركين فى المشروع[٩].

فجدير بالذكر أن مشروع رأس المال فى مدارس التعليم الفنى يهدف بالأساس إلى توفير فرص التدريب العملى للطلاب فى مشروعات إنتاجية حقيقية أثناء الدراسة، فضلاً عن إتاحة الفرصة للمعلمين لتحقيق دخل إضافى يساعد فى تحمل أعباء الحياة، وفرصة للطلاب المشاركين فى العمليات المسندة للمدارس لتحقيق دخل لهم ولأسرهم أثناء الدراسة مما يخفف عن كاهل الأسرة المصرية، كما أن الأسعار التى تباع بها منتجات المشروع هى الأقل مقارنة بأى أسعار خارج نطاق المدارس الفنية ، ويضاف إلى جملة هذه الفوائد مجموعة القيم الإيجابية التى يمكن أن يكسبها المشروع للطلبة المتدربين من احترام وتقدير العمل والالتزام بالنظام العام والحفاظ

على الممتلكات العامة والدافعية للإنجاز وما غير ذلك من قيم حميدة تساعد فى بناء القوة البشرية وتنميتها.

ولكن ثمة قصور يعترى تنفيذ هذه المشروعات داخل المدارس الفنية ويبدو ذلك جلياً من خلال اقتصار تنفيذ مشروع رأس المال الدائم على عدد من المدارس دون الأخرى، وكذلك اقتصار تنفيذه داخل المدارس على أقسام معينة دون الأخرى، وكذلك ضعف الإقبال عليه من قبل طلبة المدرسة تحت دعوى أن الأجور المقدمة لهم من المشروع غير مجزية، وكذلك انصراف بعض المدرسين عن المشاركة فى المشروع تحت دعوى عدم توفير الآلات والمعدات الحديثة لإتمام المشروع الموكل لهم، بالإضافة إلى التعقيدات الروتينية لإجراءات صرف الحوافز والإثابات للعاملين بالمشروع، وهذا ما أكدت عليه بعض الدراسات التى تناولت مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية بالبحث والدراسة ونذكر منها:

دراسة (كمال حسنى بيومى ونبيل رمضان السيد٢٠١٠) [١٠] **والتى جاءت بعنوان "تطوير مشروعات رأس المال الدائم فى التعليم الفنى فى مصر" دراسة تحليلية ميدانية عام ٢٠١٠م والتى هدف إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بمشروع رأس المال بالمدارس الفنية لتقديم مقترحات تطوير هذا المشروع لتعظيم لاستفادة منه بشكل عام وكان من أهم نتائجها أن هناك العديد من السلبيات التى تجد من دور هذا المشروع كالروتين الإدارى فى إجراءات صرف أجور الطلاب والمدرسين المشاركين فى المشروع وكذلك سلبيات راجعة عدم وجود قاعات جيدة للتدريب وعدم تطوير الآلات المستجدة بما يتناسب ومتطلبات إنتاج السلع المختلفة ويضمن السلامة المهنية للمشاركين.**

دراسة (على عبدالعزيز على قاروب ٢٠١٦) [١١] **والتى جاءت بعنوان " العائد الاجتماعى لمشروع رأس المال الدائم فى التعليم الفنى " عام ٢٠١٦م والتى هدفت إلى قياس العائد الاجتماعى للمشروع من خلال ثلاث مؤشرات وهو الأداء التعليمى والمهارات المكتسبة وتوفير فرص العمل وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من الصعوبات التى تجعل العائد الاجتماعى من المشروع غير مرضى ومنه ضعف الحوافز المادية للطلبة وعدم وجود مخصصات مالية كافية لتنفيذ مثل هذه المشروعات.**

ومن خلال نتائج الدراسات السالف ذكرها ، ومن خلال نتائج الزيارات الاستطلاعية التى قام بها الدارس، والمقابلات التى أجراها مع المسئولين بالمدارس الفنية المقام بها مشروع رأس المال الدائم، يمكن القول بأن هناك قصوراً فى تنفيذ مشروع رأس المال داخل المداخل الفنية مما

يضعف المردود منه والعائد على المدرسين والطلاب والمجتمع المحلى وبالتالى يضعف من دوره فى تنمية المجتمع وهو الهدف الأسمى من تبنى هذا المشروع.

لذا كان لزاماً على جميع المهن والتخصصات العاملة فى مجال التنمية، أن تقدم يد العون والمساعدة لمثل هذه المشروعات لزيادة فعاليتها حتى تؤتى ثمارها المرجوة ، ونخص هنا بالذكر ، الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تهتم بقضايا ومشكلات التنمية ، حيث اتجهت الخدمة الاجتماعية التنموية إلى العمل على إحداث التغيرات البنائية والمساهمة فى تطوير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تصبح أكثر استجابة لحاجات المواطنين والمستفيدين منها، والمدرسة تعد من أهم المنظمات الاجتماعية على الإطلاق، والعمل على تطويرها يعد مساهمة فى خدمة الأهداف التنموية للمجتمعات(١٢).

وتستطيع الخدمة الاجتماعية تقديم المساعدة من خلال ما تمتلكه من نماذج وطرق للممارسة كالتخطيط الاجتماعى الذى أصبح ضرورة من الضروريات التى لم يعد هناك غنى عنها للنهوض بحياة المجتمعات فى عصرنا الحاضر، فعن طريق التخطيط للتنمية يمكن معالجة مشكلات التخلف وتحقيق معدلات سريعة للتنمية فى أقصر وقت مستطاع، وبأقل تكلفة ممكنة وبأدنى قدر من الضياع فى الموارد المالية والبشرية(١٣).

ولا يمكن وضع خطط يكتب لها النجاح فى تنمية المجتمعات بدون مؤشرات مستقاه من الواقع الفعلى المعاش، لتقوم بتوجيه هذه الخطط إلى المسار الأصلح للتنمية، لذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لوضع مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية، وذلك من خلال رفع الواقع الفعلى لمشروع رأس المال بالمدارس الفنية، ورصد الصعوبات التى تحول دون تحقيقه لدوره، وصولاً لمقترحات تفيد فى وضع مؤشرات تخطيطية لتفعيل هذا المشروع بالمدارس الفنية بمصر.

تحديد مشكلة الدراسة:

تبين مما سبق عرضه أن مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية له دوراً هام فى الارتقاء بالتعليم الفنى، من خلال إكساب الطلاب المهارات المهنية والخبرات الفنية التى تؤهلهم لسوق العمل، وكذلك تزويد المدرسين بالخبرات العملية التى تفيدهم فى زيادة كفاءتهم التدريبية، كما تتيح إنتاج العديد من السلع والخدمات التى يمكن إفادة العاملين بالمدارس الفنية منها والمجتمع المحلى المحيط أيضاً، ولكن أثبتت الدراسات السابقة وأكدت على أن هناك أوجه قصور

يعوق قيام هذه المشروعات بدورها كما ينبغى، وهذا ما توصل إليه الدارس من خلال زياراته الميدانية ومقابلاته الشخصية مع المسئولين على المشروع بالمدارس الفنية .

لذا حاولت الدراسة الراهنة التوصل إلى مجموعة من المؤشرات التخطيطية التى قد تفيد فى تفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

س١: ما الواقع الفعلى لدور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية، ويتم الإجابة عن التساؤل الأول من خلال الإجابة عن مجموعة تساؤلات فرعية وهى :

-ما المهارات التى يمكن إكسابها للطلبة من خلال إدماجهم بالمشروع.

-وما القيم التى يمكن إكسابها للطلبة من خلال مشاركتهم بالمشروع.

-وما المنافع التى قد تعود على المجتمع ككل من إقامة هذا المشروع؟

س٢: ما الصعوبات التى تحول دون تحقيق مشروع رأس المال الدائم لأهدافه؟

س٣: وما مقترحات تفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية؟

الدراسات السابقة:

وسوف يتم تناول الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة الحالية من خلال ثلاث محاول كالتالى:

أ)دراسات تناولت دور التعليم الفنى ومشروعاته فى تدعيم القيم الإيجابية فى نفوس الطلاب ونجد منها:

١)دراسة (محمد إبراهيم المنوفى، ٢٠٠٥) [١٤]:

والتى هدفت إلى الوقوف على مدى وعى طلاب التعليم الفنى بدلالات قيم العمل المنتج والدور الذى يمكن أن يسهم به التعليم الفنى فى تنمية وعى الطلاب بهذه القيمة، وركزت الدراسة على قيم (التعاون . الجدية . الواقعية . احترام الوقت . المثابرة) كما أقرت الدراسة بأن ممارسة الطلاب للأعمال اليدوية والحرفية المنتجة بالمدرسة لها دور كبير فى إكسابهم هذه القيم.

٢)دراسة (أسماء محمد عبدالمؤمن إسماعيل، ٢٠١١) [١٥]:

والتى حاولت قياس العائد الاجتماعى والاقتصادى لمشروع مبارك كول خلال مراحله المختلفة حتى التخرج، وقد توصلت إلى أن لمشروع له دور هام فى إكساب الطلبة المشاركين

مجموعة من القيم الاجتماعية المحمودة كاحترام الوقت وتقدير العمل وكذلك يمكن الطلبة من توفير فرصة عمل، وإكسابهم مهارات العمل المهنى، على الرغم من وجود فقر فى المعدات والآلات المعينة فى التدريب على العمل المهنى.

٣)دراسة (هالة أحمد عبدالعزيز العليمى، ٢٠١٢) [١٦]:

والتى استهدفت التعرف على أسباب انتشار ظاهرة العنف بين طالبات المرحلة الثانوية التجارية وأشكال هذا العنف، للوصول إلى آليات مقترحة للحد من هذه الظاهرة، وقد أوضحت الدراسة أن دمج هؤلاء الطلاب فى مشروعات إنتاجية يكون له أثر جيد فى الحد من هذه الظاهرة، فالعمل الجاد يحول الطاقة السلبية إلى طاقة إيجابية نافعة.

٤)دراسة (سامية بارح فرج ٢٠١١) [١٧]:

والتى تبنه المدخل التنموى لتنمية فكر العمل الحر لطلاب المدارس الثانوية الفنية من خلال إعداد برنامج للتدخل المهنى يطبقه على طلاب هذه المرحلة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التعليم الفنى يهدف فى الأساس إلى تخريج منتج يستفيد منه سوق العمل، من خلال إكساب الطلاب قيم احترام وتقدير العمل، ولكن هناك معوقات تعرقل هذا الدور، ومنها قلة الإمكانات المتاحة للمدربين بالمدارس الفنية،وضعف الوعى لدى الجمهور بدور وأهمية تلك المدارس.

٥)دراسة (أحمد غنيمى مهناوى، ٢٠١٤) [١٨]:

ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مقومات التعليم المزدوج (تعليم + تدريب) بوصفه اتجاهاً عالمياً للقضاء على البطالة، والتعرف على الصعوبات التى أفقدت التعليم الفنى دوره بالمجتمع، ومن ثم التوصل إلى رؤية جديدة لتفعيل دوره فى إكساب الشباب خصائص الريادة اللازمة لسوق العمل، وقد توصلت الدراسة إلى نجاح التعليم المزدوج (مبارك كول) فى إكساب الشباب مقومات ثقافة الريادة، مما ينعكس عليهم فى تمكينهم من الحصول على فرص عمل ملائمة ، مما يعطى لهذا النوع من التعليم أهمية كبرى لدى القيادة السياسة بالدولة.

ب)دراسات تناولت دور التعليم الفنى ومشروعاته فى إكساب الطلاب مهارات مهنية تؤهلهم لسوق العمل:

١)دراسة (أسامة ماهر النجار ، ١٩٩٩) [١٩]:

والتى حاولت إبراز دور التدريب الحرفى داخل المدارس الفنية فى تنمية الموارد البشرية، وما له من أهمية فى تدريب العمالة لسد احتياجات سوق العمل، وأن هناك حاجة ماسة للعمالة الماهرة فى العديد من التخصصات بالمؤسسات الصناعية، ولا يمكن سد هذه الحاجة إلا من خلال المدارس الفنية، ولكن أقرت الدراسة بأن ساعات التدريب داخل المدارس الفنية غير كافية لإحداث التدريب الجيد، كما أوصت بضرورة ربط نوعية التدريب باحتياجات سوق العمل مع أهمية تحديث الآلات حتى تتمشى مع ما هو موجود بالفعل بالمصانع والورش الحديثة.

٢)دراسة (عبدالعزيز محمد عبدالصمد سعد، ٢٠٠٠) [٢٠]:

وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على احتياجات سوق العمل من الشعب والتخصصات الفنية والتوصل إلى قوائم المهارات الأساسية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، وكذلك المواصفات المطلوبة لخريجى هذه التخصصات، وقد توصلت الدراسة إلى متطلبات نوعية لسوق العمل من خريجى المدارس الفنية فى بعض التخصصات وأقرت بأن هناك ضرورة أن يقوم لمسئوليتى على التعليم الفنى بتطوير التخصصات النوعية وطرق التدريب عليها بما يتناسب والتطور السريع فى مجتمع الصناعة، وما يعتريه من تكنولوجيا حديث، كما رصدت الدراسة بعض المشكلات التى تواجه مثل هذه المدارس، مثل الروتين الإدارى الذى يعوق تنفيذ المشروعات المقامة بالمدارس الفنية.

٣)دراسة (غادة محمد محمود ، ٢٠٠٦)[٢١]:

وهدفت هذه الدراسة إلى وضع برنامج مقترح لإعداد طلبة المدارس الصناعية لسوق العمل، من خلال تحليل سوق العمل المصرى والتعرف على التخصصات المطلوبة، وإعادة النظر فى تخصصات المدرسة، وتوصلت الدراسة إلى إن المدارس الفنية لا تقوم بتقدير احتياجات سوق العمل من تخصصات بهدف تطوير تخصصاتها ونوعية تدريباتها، للارتقاء بمستوى خريجيها للمنافسة فى سوق العمل، وكذلك أقرت بأن المدارس الفنية لازالت تعتمد على المعدات والآلات القديمة دون تحديث، مما يعوق عملية التدريب.

ج)دراسات تناولت دور التعليم الفنى ومشروعاته فى دفع عجلة التنمية والاقتصاد القومى:

١)دراسة (إبراهيم أحمد غنيم ، ٢٠٠١) [٢٢]:

وهدفت الدراسة إلى التعرف على بعض التجارب العلمية القائمة التى تربط بين التعليم الصناعى بمستويات المختلفة، والمؤسسات الصناعية، وأيضاً كيفية الاستفادة من هذه التجارب العالمية فى مصر، وأيضاً اقتراح نموذج للتعليم الصناعى فى علاقته بالمؤسسات الصناعية المختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة مقترحات منها ضرورة إصدار تشريعات توجب على الشركات والهيئات الصناعية المساهمة فى تدريب الطلاب وتشغيلهم بعد التخرج ، وكذلك عقد اتفاقات بين الشركات الاستثمارية وبين المدارس لتوريد الأثاثات والمنتجات التى تنفذها هذه المدارس للارتقاء بمنتجاتها وتحقيق أعلى معدل ربح للطالب والمدربين بالمدرسة.

٢)دراسة (أحمد إبراهيم بيومى مرعى، ٢٠٠٦) [٢٣]:

واستهدفت الدراسة تحليل السياسة الاجتماعية للتعليم الفنى الصناعى فى مصر خلال مراحل تحليلها من عام ١٩٥٢ إلى عام ٢٠٠٤م وذلك لتحديد أهداف هذه السياسة وما تحقق منها، ومدى مناسبة التشريعات والقوانين وتحديد البرامج والمشروعات المنفذة لهذه السياسات، ومدى توافقها مع المرحلة التى يمر بها المجتمع، كمحاولة لتعديل هذه السياسات كى تكون أكثر شفافية وتفاعلاً مع المستجدات والمتغيرات المجتمعية المعاصرة، وأوصت الدراسة بأهمية تطوير التشريعات الخاصة بالتعليم الفنى فيما يتعلق بالخدمات التى تقدم للطالب، وحسن استثمار الأموال الخاصة بالتعليم الفنى والاعتماد على التمويل الغير حكومى فى إقامة المشروعات من خلال مشاركة رجال الأعمال.

٣)دراسة (دينا محمد ربيع أحمد ، ٢٠١٢) [٢٤]:

حاولت الدراسة تقييم الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم الفنى الصناعى فى مصر، ومدى ملائمة خريجيها لمتطلبات قطاع الصناعة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود نقص فى مهارات خريجى التعليم الفنى ، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين وأرجعت ذلك لعدم وجود تدريب فعلى وإنتاج حقيقى داخل هذه المدارس، واقترحت بتشجيع المنشآت الصناعية على تقديم التدريب المهنى لطالب التعليم الفنى للارتقاء بمستواهم فى مقابل تسهيلات ضريبية لهم، وكذلك دمج أصحاب الأعمال فى مجالس إدارة المدارس الفنية لتقديم الدعم المادى والفنى.

تعقيب على الدراسات السابقة:

فى ضوء التحليل السابق للدراسات السابقة والمتصلة بالدراسة الحالية تبين الآتى:

١-أن هناك دراسات ركزت على دور التعليم الفنى فى إكساب الطلاب العديد من القيم الإيجابية المتصلة بتقدير العمل والدافعية للإنجاز، وقيم التعاون واحترام الوقت ، مثل دراسة (محمد إبراهيم المنوفى ٢٠٠٥م، أسماء محمد عبدالمؤمن إسماعيل٢٠١١م)، وهناك دراسات أوضحت المردود مندمج الطلاب فى مشروعات إنتاجية، كتعديل اتجاهاتهم والابتعاد عن السلوكيات المرفوضة من المجتمع كالعنف والشغب، مثل دراسة (هالة محمد العليمى٢٠١١م)، وهناك دراسات أكدت على إكساب الطلاب ثقافة ريادة الأعمال وبعض القيم والسلوكيات الملائمة لسوق العمل من خلال التدريب داخل المدارس الفنية، مثل دراسة (سامية بارح فرج٢٠١١م، أحمد غنيمى مهناوى٢٠١٤م).

٢-وهناك دراسات ركزت على دور التعليم الفنى فى إعداد مهنى قادر على المنافسة فى سوق العمل، وخلق فرص حين لكسب العيش ولكن هناك العديد من أوجه القصور الناتج عن عدم تطوير الآلات والمعدات المستخدمة فى التدريب، وعدم تقدير احتياجات الطلاب التدريبية لإحداث الموائمة المطلوبة مع سوق العمل، وكذلك عدم تطوير التخصصات الموجودة بالمدارس إتساقاً مع تطور سوق الإنتاج الخارجى ، وكانت هذه الدراسات كالتالى (دراسة أسامة ماهر ١٩٩٩م، دراسة عبدالعزيز محمد ٢٠٠٠م، دراسة غادة محمد محمود ٢٠٠٦م).

٣-فى حين ركزت بعض الدراسات الأخرى على موقف خريجى المدارس الفنية من دفع عجلة التنمية والاقتصاد الوطنى، والتى أقرت بأن المدارس الفنية هى المحرك الأكبر لعجلة الإنتاج من خلال ضخ عمالة مدربة بالسوق المحلى للإنتاج، ولكن لابد من تحديث نوعية التدريب بالمدارس الفنية، والارتقاء بمستوى المدربين، وتوفير الآلات الحديثة لمواكبة كل ما هو جديد بالسوق المحلى والعالمى للإنتاج، وأهمية ربط المصانع والمؤسسات الإنتاجية بالدولة مع المدارس الفنية للتعرف على احتياجاتها والسعى لتوفير الأيدى العاملة الماهرة للعمل بمثل هذه المؤسسات، وكانت الدراسات كالتالى (دراسة أحمد غنيم ٢٠٠١م، دراسة دينا محمد ربيع أحمد ٢٠١٢م).

ولقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة فى إعداد استمارة البحث وأثناء عرض وتحليل وتفسير الدراسة الميدانية، وكذلك عند وضع المؤشرات التخطيطية لتفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية.

أهمية الدراسة:

١-تتناول الدراسة الحالية التعليم، حيث يأتى فى مقدمة الخدمات التى تسهم فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع.

٢-التعليم الفنى يسهم فى إعداد العمالة المدربة الماهرة فى العديد من التخصصات المختلفة، وكذلك إعادة هيكلة القوى العاملة بمصر، لتحقيق التوازن والقضاء على مشكلات البطالة وسوء توزيع الدخل.

٣-تساهم جهود الاهتمام بالتعليم الفنى فى تحقيق التنمية المستدامة، وتعديل بعض القيم والعادات السلوكية لطلاب المدارس الفنية، مما يدفع إلى التطور والتجديد المنشود.

٤-يستمد البحث أهميته من كونه يفيد المسئولين والعاملين بالتعليم الفنى بتوضيح الواقع الفعلى لمشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية، وتبصيرهم بالمعوقات التى تحول دون تحقيق أهدافه، وتوجيههم إلى طرق التغلب عليها، لزيادة وتعظيم الاستفادة من ثمار المشروع.

٥-المجال المدرسى له أهمية كبرى فى مهنة الخدمة الاجتماعية، لما له من دور هام فى بناء العنصر البشرى من الطلاب والذين يمثلون ثروة المجتمع وعماد مستقبله.

أهداف الدراسة:

١-وصف وتحليل أهداف مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية.

ويتحقق ذلك من خلال ثلاث أهداف فرعية وهى:

أ-التعرف على المهارات التى تم إكسابها للطلاب المشاركين فى مشروع رأس المال الدائم.

ب-تحديد الفوائد التى تعود على المجتمع المحلى من تنفيذ مشروع رأس المال الدائم بالمداس الفنية.

ج-حصر القيم التى تم غرسها بالطلاب المشاركين بمشروع رأس المال الدائم بالمداس الفنية.

٢- رصد الصعوبات التى تحول دون تحقيق مشروع رأس المال الدائم لأهدافه بالمدارس الفنية.

٣- التوصل لمقترحات قد تفيد فى تفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية.

٤-وضع مؤشرات تخطيطية تفيد فى تفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية.

تساؤلات الدراسة:

س١: ما الواقع الفعلى لأهداف مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية؟

ويتم الإجابة عن التساؤل الأول من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

س أ: ما المهارات التى تم إكسابها للطلاب المشاركين فى مشروع رأس المال الدائم بالمداس الفنية؟

س ب: ما المنافع التى تعود على المجتمع المحلى من تنفيذ مشروع رأس المال الدائم بالمداس الفنية؟

س ج-ما القيم الإيجابية التى تم غرسها بالطلاب المشاركين فى مشروع رأس المال الدائم بالمداس الفنية؟

س٢: ما الصعوبات التى تحول دون تحقيق مشروع رأس المال الدائم لأهدافه ؟

س٣: ما مقترحات تفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية؟

س٤: ما المؤشرات التخطيطية التى تفيد فى تفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية؟

مفاهيم الدراسة:

١)مفهوم المؤشرات التخطيطية Planning Indicators:

يعد مفهوم المؤشرات من المفاهيم الأساسية للدراسة الراهنة نظراً لأن نتائج هذه الدراسة سوف تقود الباحث للخروج بمؤشرات تخطيطية لزيادة فعالية مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية وتعظيم الاستفادة منه، لذا كان من الضرورى التعرض لمفهوم المؤشرات.

حيث تعرف المؤشرات بأنها بيانات كمية أو كيفية تعبر عن جانب أو أكثر من جوانب الحياة الاجتماعية ويمكنها أن تدل أو تشير بسبب طبيعتها إلى واقع هذا المجتمع، بينما تساعد فى نهاية الأمر صانع القرار السياسى فى مجال التخطيط الاجتماعى للوصول لأنسب القرارات التخطيطية(٢٥).

وتلعب المؤشرات الاجتماعية دوراً بارزاً ومتميزاً فى تقييم البرامج والمشروعات والسياسات الاجتماعية، وتقديم مقترحات وتوصيات تفيد فى تطوير وتعديل مقل هذه المشروعات(٢٦).

وتستخدم المؤشرات الاجتماعية لمعرفة نوعية الحياة، ثم تحديد التحسينات والتطوير المنشود فى نوعية الحياة، كل ذلك يتم من خلال المؤشرات الاجتماعية واستناداً إليها، وكان مفهوم المؤشر فى الماضى يأخذ أحياناً اسم الاتجاهات الاجتماعية أو مؤشر الحركة أو مؤشر التغير وكذلك الأهداف الاجتماعية، ثم استخدام البيانات الإحصائية، جمع وتنظيم البيانات الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية لصالح التخطيط الجيد(٢٧).

ومما سبق يمكن تحديد مفهوم المؤشرات التخطيطية فى هذه الدراسة على أنها:

أ-بيانات كمية ترصد الواقع الفعلى لمشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية، من خلال استجابات عينة الدراسة من القائمين على المشروع.

ب-وتعد هذه البيانات مؤشراً ودليلاً يستخدم فى تطوير آليات العمل بالمشروع لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من عوائده.

ج-تستخدم المؤشرات التخطيطية كوسيلة لتمويل البيانات الإحصائية إلى معلومات يمكن الاستفادة منها فى تطوير آليات تنفيذ مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية وتعظيم الاستفادة منه.

٢)مفهوم الفعالية Effectiveness:

-الفعالية فى اللغة أصلها يأتى من فعل فعلاً وافتعل الشئ أى ابتدعه والاسم منه الفعل(٢٨).

-ويعرفها قاموس علم الاجتماع بالكفاءة التى يوصف بها فعل معين واستخدام أكثر الوسائل قدرة على تحقيق هدف ما[٢٩].

-ويعرفها قاموس الخدمة الاجتماعية على أنها الدرجة المبتغاة لإنجاز الأهداف، أو العائد المرغوب لمشروع ما، وفى محيط الخدمة الاجتماعية تشير الفعالية إلى القدرة على مساعدة العميل على إنجاز الأهداف الخاصة بالتدخل المهنى فى فترة زمنية محددة[٣٠].

-كما يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها الإطار النظرى الذى تتحقق من خلاله الأهداف المحددة مسبقاً وذلك نتيجة لجهود مهنية مبذولة[٣١].

-ويرى البعض أن الفعالية فى تخطيط الخدمات الاجتماعية هى الدرجة التى يتم بها إنجاز الأهداف المنشودة أو نتائج المشروع[٣٢].

وفى ضوء ما عرض من مفاهيم الفعالية، يمكن تحديده من منظور الدراسة الحالية على النحو التالى:

-مدى قدرة مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية على إكساب الطلبة مهارات وقدرات فنية تؤهلهم لسوء العمل.

-حصر المنافع التى تعود على المجتمع المحلى والدولة من استثمار الإمكانات البشرية والمادية المتاحة داخل المدارس الفنية من خلال إقامة مشروع رأس المال.

-قدرة المشروع على إكساب المتدربين من الطلبة قيم واتجاهات إيجابية تدفعهم إلى الأمام فى حياتهم العملية والمهنية.

-الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية داخل المؤسسة التعليمية الفنية لدفع عجلة الإنتاج والتنمية.

٣)مفهوم التعليم الفنى Technical education:

ويقصد به ذلك النوع من التعليم الذى يهدف إلى إكساب الفرد قدراً من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية من خلال التدريب العملى الذى يمكنه من إتقان المهن المختلفة بما يؤهله لسوق العمل[٣٣].

ويعرف بأنه ذلك النوع من التعليم الذى يهدف إلى إكساب الفرد قدراً من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التى تمكنه من إتقان عمله على أكمل وجه[٣٤].

ويعرف إجرائياً كالتالى:

١-تعليم يوازى التعليم الثانوى من حيث المرحلة.

٢-مدة الدراسة تتراوح ما بين ٣ سنوات إلى ٥ سنوات.

٣-ينقسم إلى تعليم فنى صناعى، وتعليم فنى زراعى، وتعليم فنى تجارى.

٤-يهدف إلى إعداد فنية لديهم قدر عالى من المهارة المهنية.

٥-يعد أهم المصادر على الإطلاق للأيدى العاملة المدربة والمؤهلة علمياً وعملياً لاحتياجات سوق العمل.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة:

الدراسة تنتمى إلى الدراسات الوصفية التحليلية التى تهدف إلى وصف وتحليل واقع مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية.

المنهج المستخدم:

أ-المنهج الكمى والمتمثل فى المسح الاجتماعى الشامل.

ب-المنهج الكيفى ويتمثل فى تحليل البيانات.

أدوات الدراسة:

أ-استمارة استبار للعاملين بمشروع رأس المال الدائم.

ب-مقابلات شبه مقننة للأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الفنية.

ج-مقابلات شبه مقننة مع مدراء المدارس الفنية.

خطوات إعداد استمارة البحث:

١-تم تصميم الاستمارة فى صورتها المبدئية بتحديد متغيراتها من الإطار النظرى للدراسة وتحليل الدراسات السابقة والمقابلات الشخصية لمجتمع البحث، وتم عرضها على السادة المحكمين من أساتذة التخطيط الاجتماعى بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفرالشيخ محل عمل الباحث، وقد تم تعديل بعض العبارات والاتفاق على البعض.

٢-تم التحقق من صدق وثبات الاستمارة بتطبيقها على عينة قدرها (١٠) من المدرسين العاملين بالمدارس الفنية، ثم أعيد تطبيقها عليهم مرة أخرى بفاصل زمنى (١٥) يوماً ثم استخدام الباحث المصفوفة الارتباطية فى المرتبة وقد بلغ معامل الارتباط بيرسون (٨١%).

٣-قام الباحث بجمع البيانات من الميدان واشتملت الاستمارة على المحاور التالية:

أولاً: البيانات الأولية.

ثانياً: وصف وتحليل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية.

ثالثاً: الصعوبات التى تحول دون تحقيق دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية.

رابعاً: مقترحات تفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية.

٤-تصميم دليل المقابلة للمسئولين والأخصائيين الاجتماعيين.

يحتوى الدليل على الأسئلة التالى:

س١: ما الفوائد التى تعود على المدرسة والمجتمع المحلى من إقامة مشروع رأس المال الدائم؟

س٢: ما الصعوبات التى تعوق تنفيذ مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية على النحو المخطط له؟

س٣: وما مقترحاتكم لتعظيم الاستفادة من إقامة مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية؟

مجالات الدراسة:

المجال المكانى:

-المدرسة الثانوية الصناعية المعمارية الزخرفية بنين بكفرالشيخ.

-المدرسة الثانوية الزراعية المشتركة بكفرالشيخ

حيث أن مشروع رأس المال الدائم مطبقة على هاتين المدرستين فقط بمركز ومدينة كفرالشيخ.

المجال البشرى: **يتمثل فى عينة قوامها (٥٠) مفردة وهى تتمثل فى جميع العاملين بمشروع رأس المال الدائم بالمدرستين، سواءً كانوا أعضاء مجلس إدارة المدرسة، أو رؤساء أقسام مهنية، أو مشرفى أقسام مهنية، فالمدرسة الزخرفية بها مدير وأربعة وكلاء وعشرة أقسام مهنية كل قسم به رئيس وعدد ٢ مشرف بإجمالى (٣٥) مفردة، والمدرسة الثانوية الزراعية بها مدير وأربعة وكلاء وخمسة أقسام مهنية لكل قسم رئيس ومشرف مشاركين فى المشروع بإجمالى (١٥) مفردة.**

المجال الزمنى: **تم إجراء الدراسة من ٢٠١٧/٢/١ إلى ٢٠١٧/٦/٢م.**

عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية:

أولاً: خصائص مجتمع البحث:

جدول رقم (٢) يوضح خصائص مجتمع البحث من حيث النوع

ن=٥٠

م	النوع	ك	%	الترتيب
١	ذكر	٤٤	٨٨%	١
٢	أنثى	٦	١٢%	٢
	المجموع	٥٠	١٠٠%	

يتضح من استقراء النتائج الواردة بالجدول رقم (٢):

-أن أغلب عينة الدراسة من الذكور وذلك بنسبة ٨٨% ، وهذا يدل على مدى إقبال المدرسين من الذكور على المشاركة فى مشروع رأس المال، لما له من عائد مادى يضاف لدخل أسرة المدرس، كما أن معظم التخصصات التى ينفذ بها مشروع رأس المال تتناسب والذكور أكثر نظراً لما تتطلبه من قوة بدنية وتحمل، مثل أعمال النجارة وتشكيل المعادن وتربية الحيوانات والدواجن أيضاً ...

-كما يشير الجدول إلى أن نسبة الإناث بلغت ١٢%، وهذا يدل على إمكانية مشاركة المرأة فى مشروع رأس المال الدائم، كطاقة إنتاجية مكملة للرجل فى عمليات الإنتاج والتنمية ، كما قد يرجع الفارق إلى قلة التخصصات المتاحة لإقامة مشروع رأس المال للإناث، كصناعة الألبان ونباتات الزينة ... وهكذا.

جدول رقم (٣) يوضح خصائص مجتمع البحث من حيث الحالة التعليمية

ن=٥٠

م	الحالة التعليمية	ك	%	الترتيب
١	مؤهل متوسط.	-	صفر	٤
٢	مؤهل فوق متوسط.	٢٣	٤٦%	١
٣	مؤهل جامعى.	٢٢	٤٤%	٢
٤	مؤهل فوق الجامعى.	٥	١٠%	٣
	المجموع	٥٠	١٠٠%	

يشير الجدول رقم (٣) إلى المستوى التعليمى للمدرسين المشاركين فى مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية، حيث مثل أصحاب المؤهل فوق المتوسط أعلى نسبة بالجدول وبلغت

٤٦% ، ويليها فى الترتيب أصحاب المؤهل الجامعى بنسبة ٤٤%، وجاء فى نهاية الترتيب بالجدول مؤهل فوق الجامعى بنسبة ٥% ، وعدم وجود مؤهل متوسط بين عينة البحث.

وهذا يدلل على أن القائمين على مشروع رأس المال بالمدارس الفنية هم المدرسين الأوائل من ذوى المؤهلات العليا، بما يتناسب والمهام الموكلة لهم من إدارة وإتمام المشروعات الموكلة لهم، كما أن القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ١٩٩١م والمنظم لمشروع رأس المال الدائم يضيع تشكيل محدد للقائمين على المشروع داخل المدارس الفنية، فإن المشروع بالمدرسة يتشكل من:

١-مدير المدرسة. ٢-وكيل المدرسة للورش . ٣-رؤساء الأقسام المهنية.

٤-المدرسون الأوائل العمليون(مشرفى الأقسام المهنية)(انظر تخطيط إدارة الإنتاج ص٣٣)[٣٥].

جدول رقم (٤) يوضح خصائص مجتمع البحث من حيث سنوات الخبرة بالمشروع ن=٥٠

م	سنوات الخبرة	ك	%	الترتيب
١	أقل من ٣ سنوات.	-	صفر%	٣
٢	٣ سنوات ـ.	-	صفر%	٣
٣	٦ سنوات ـ.	١٢	٢٤%	٢
٤	٩ سنوات فأكثر.	٣٨	٧٦%	١
	المجموع	٥٠	١٠٠%	

يظهر الجدول رقم (٤) مدة العضوية للمدرسين بمشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية، حيث جاء بالترتيب الأول فئة المدرسين التى تمتد مدة مشاركتهم بمشروع رأس المال من "٩سنوات فأكثر" وذلك بنسبة ٧٦%، ويليهم فى الترتيب فئة المدرسين المشاركين فى المشروع مدة "٦سنوات –" بنسبة ٢٤%، ويستدل من ذلك أن القائمين على مشروع رأس المال من ذوى الخبرة الطويلة فى هذا المجال وهذا قد يعطى مؤشرات طيبة لوجود كفاءات وخبرات تسهم فى عملية التدريب للطلاب، وإنجاح المشروعات بشكل مرضى، ولكن نستدل أيضاً من قراءة الجدول على عدم وجود انضمام عناصر جديدة من المدرسين قبل ٦ سنوات من الآن، مما يضعف من إمكانية نقل الخبرة لأجيال جديدة من المدربين، وبناء صف ثان يتحمل المسئولية عند خروج الصف الأول إلى المعاش، وقد يرجع ذلك لعزوف شباب المدرسين عن المشاركة بالمشروعات داخل المدرسة، اهتمامهم بأعمال خاصة بهم خارج المدرسة أو نتيجة ضعف الحوافز المقدمة لهم من عائد المشروع وهذا ما قد يؤكد عليه الجدول رقم (١١).

جدول رقم (٥) يوضح خصائص مجتمع البحث من حيث المكانة التى يشغلها بالمشروع
ن=٥٠

م	المكانة التى يشغلها بالمشروع	ك	%	الترتيب
١	رئيس تنفيذى	٢	%٤	٤
٢	وكيل العمل بالورش	٨	%١٦	٣
٣	مدرس أول التشغيل	١٥	%٣٠	٢
٤	مشرفى بالأقسام	٢٥	%٥٠	١
	المجموع	٥٠	%١٠٠	

باستقراء نتائج الجدول رقم (٥) يتضح أن غالبية مجتمع البحث من مشرفى الأقسام وجاء ذلك فى أولى رتب الجدول بنسبة ٥٠%، وذلك يدلل على أهمية هذه الفئة من حيث اعتماد مشروعات رأس المال ، فالمشروعات تحتاج إلى سواعد الشباب من المدرسين الأكفاء القادرين على قيادة ومشاركة الطلاب أثناء كل مراحل العمل بسواعدهم الفنية لإعطاء المثل والقدوة والخبرة الميدانية للطلبة المستهدفين من العملية التدريبية ، ويأتى فى الترتيب الثانى فئة المدرسين الأوائل وذلك بنسبة ٣٠% ، حيث أن هؤلاء المدرسين هم رؤساء الأقسام الفنية، وهم بمثابة رؤساء العمل بالمشروع داخل القسم المهنى ، والخبرة المرجعية للمدربين والمتدربين أثناء المشروع، ويأتى فى نهاية الترتيب بالجدول فئة وكلاء العمل بالورش بنسبة ١٦%، نظرً لقلة عددهم بالمدرسة وضعف دورهم بالمشروع، فهو يقوم بدور إدارى فقط حيث يهتم بالتسليم والتسلم فى نهاية المشروع أى تسليم المواد الخام بكمية محددة واستلام المنتج النهائى بعدد معين، حسب الطلبية المذكورة بالعقد الموقع بين المدرسة والهيئة المستفيدة من منتجات المشروع.

جدول رقم (٦) يوضح حصول المبحوثين على دورات تدريبية فى مجال إدارة مشروعات رأس المال من عدمه ن=٥٠

م	الاستجابة	ك	%
١	نعم	٥	%١٠
٢	لا	٤٥	%٩٠
	المجموع	٥٠	%١٠٠

من استقراء نتائج الجدول السابق رقم (٦) يتضح أن غالبية المبحوثين لم يحصلوا على دورات تدريبية فى مجال إدارة وتنفيذ مشروعات رأس المال، وقد جاء ذلك بنسبة ٩٠% من المبحوثين، ويستدل من ذلك على عدم إعطاء هذه المشروعات الأهمية والاهتمام المطلوب من قبل قيادات التربية والتعليم الفنى ، فى حين إن هذه المشروعات فى احتياج دائم للتطوير والدعم الفنى المتواصل من خلال إطلاع المدربين المشاركين والقائمين على هذه المشروعات، على كل ما هو جديد فى مجال الخامات والعدد والآلات، وكذلك نوعيات المنتجات المطلوبة لسوق المحلى والعالمى أيضاً. وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة (أسماء محمد عبدالمؤمن ٢٠١١م).

ثانياً: عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية المرتبطة بالدور الفعلى لمشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية:

جدول رقم (٧) يوضح استجابة المبحوثين حول الدور الفعلى لمشروع رأس المال بالمدارس الفنية فى إكساب الطلاب مهارات مهنية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
أ	تدريب الطلاب على أحدث وسائل الإنتاج.	١٥	٣٣	٢	١١٣	٢.٢٦	٧٥.٣٣ %	٨
ب	تنوع التخصصات بما يتناسب واحتياجات سوق العمل.	٣٢	١٨	-	١٣٢	٢.٦٤	٨٨.٠٠ %	٥
ج	توفير الخامات المطلوبة لإتمام المشروعات المختلفة.	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	٩٦.٦٧ %	١
د	إكساب الطلاب سرعة فى الأداء وإنجاز العمل.	٤٠	١٠	-	١٤٠	٢.٨٠	٩٣.٣٣ %	٣
هـ	تدريب الطلاب على التخطيط قبل الشروع فى العمل ووضع البدائل والاختيار بينها.	٤٠	١٠	-	١٤٠	٢.٨٠	٩٣.٣٣ %	٣
و	إتباع قواعد وإرشادات الأمن والسلامة المهنية.	٤٣	٧	-	١٤٣	٢.٨٦	٩٥.٣٣ %	٢
ز	تدريب الطلاب على كيفية الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت والحاسب الآلى فى تطوير أعمالهم.	٢٠	٢٥	٥	١١٥	٢.٣٠	٧٦.٦٧ %	٧
ح	استخدام مصادر حديثة كالكتالوجات والرسومات عند إتمام المشروعات لمواكبة التطورات الحديثة.	٢٧	١٥	٨	١١٩	٢.٣٨	٧٩.٣٣ %	٦
ط	إكساب الطلاب أساليب فنية لتفادى الخسائر والتلفيات.	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	٩٦.٦٧ %	١
ك	تمكين الطلاب من وضع دراسة جدوى للمشروعات المزمع إقامتها	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	٩٦.٦٧ %	١
ى	توفير مدربين أكفاء للارتقاء بمستوى إنتاجية الطلاب.	٣٣	١٧	-	١٣٣	٢.٦٦	٨٨.٦٧ %	٤
					١٤٧٠			

١٤٧٠

القوة النسبية للبعد = ـــــ× ١٠٠ = ٨٩.١٠%

٣ × ٥٠ × ١١

باستقراء نتائج الجدول رقم (٧) يتضح أن العبارات (ج – ط – ك) جاءوا بالمركز الأول فى ترتيب الجدول وذلك بنسبة ٩٦.٧% ، ونص العبارات كالتالى "أن المشروعات تعمل على توفير الخامات المطلوبة لإتمام العمل"، وهذا منطقى لأن الخامة هى الدعامة الأولى لإقامة المشروع وإنتاج السلع والخدمات المطلوبة ، كما أنها تفيد فى إطلاع المتدربين من الطلاب على

أنواع وأشكال الخامات والمفاضلة بينها عند بداية تصنيع المنتج، وتأتى عبارة " إكساب الطلاب أساليب فنية لتفادى الخسائر والتلفيات"، لنستدل منها على أن المدربين بالمشروع حريصين على إكساب الطلاب الخطوات المهنية السليمة لتفادى التلفيات، نظراً لتحملهم مسئولية الخامات المطلوب تشكيلها إلى منتجات تامة الصنع، فالخامات هى رأس مال مشروع رأس المال ويتم توزيعها على المدارس بمقادير محددة تتناسب والطلبيات المقترحة، ومن هنا يتم إكساب الطلاب هذه المهارة للاستفادة منها فى المستقبل، وتأتى أيضاً عبارة " تمكين الطلاب من وضع دراسة جدوى للمشروعات المزمع إقامتها" وتعد هذه من أهم المهارة التى يكتسبها الطلاب من خلال تدريبهم العملى بمشروعات رأس المال، فدراسة الجدول تدل على التفكير العلمى المنظم لأصحاب المهن الحرفية، وجاء بعد ذلك فى الترتيب عبارة " إتباع قواعد وإرشادات الأمن والسلامة المهنية" ، وذلك بنسبة ٩٥.٣% ، وذلك أيضاً يعد من مسئوليات القائم بالإشراف والتدريب بمشروع رأس المال، حيث إن سلامة الطالب البدنية أحد أهم مسئوليات المدرب، لذا يقوم بتدريب الطلاب على أخذ جميع الاحتياطات الخاصة بالسلامة المهنية والأمان لإكسابها للطالب بالممارسة، ويأتى بعد ذلك فى الترتيب عبارة " تدريب الطلاب على التخطيط قبل الشروع فى العمل ووضع البدائل والاختيار بينها" وجاء معها فى نفس الترتيب "إكساب الطلاب سرعة فى الأداء وإنجاز العمل" وذلك بنسبة ٩٣.٣% ونستدل من ذلك أن التخطيط الجيد للمشروع يؤدى إلى سرعة فى الأداء وإنجاز العمل، وذلك لأن المقدمات دائماً مرتبطة بالنتائج، فالإعداد النظرى الجيد للطالب فى قاعات الدرس يؤهله إلى الفهم الجيد واكتساب المهارات الفنية بسهولة نتيجة تدريبه بالورش والمعامل، وبالتالى إخراج كادر جيد مؤهل لسوق العمل، قادر على التخطيط والتنفيذ والتقويم الذاتى أيضاً. ثم يلى ذلك فى الترتيب بالجدول عبارة "توفير مدربين أكفاء للارتقاء بمستوى إنتاجية الطلاب"، وذلك بنسبة ٨٨.٧% وهذا يثبت امتلاك المدارس الفنية للعديد من الطاقات المهنية من ذوى الكفاءات العلمية والعملية فى تخصصات متنوعة، ممن تعلموا بورش هذه المدارس وتدربوا عشرات السنين واكتسبوا خبرات ميدانية، بشكل يحتم على المسئولين بالتربية والتعليم الفنى ضرورة الاستفادة منهم، وذلك عن طريق نقل هذه الخبرات والمهارات إلى أجيال متعددة تشارك فى دفع عملية التنمية إلى الإمام ، وجاءت عبارة "تنوع التخصصات بما يتناسب واحتياجات سوق العمل" فى المرتبة الخامسة بالجدول وذلك بنسبة ٨٨%، لتدل على أن المدارس الفنية لديها جميع التخصصات المهنية لخدمة السوق المحلى وسد احتياجاته، ونرى ذلك فى تخصصات أحد المدارس الفنية كالمدرسة المعمارية الزخرفية حيث بها (١٠) أقسام مهنية تتضمن جميع أعمال المعمار، والزراعة بها خمسة تخصصات .. وهكذا . ولكن هذه التخصصات المتعددة تحتاج إلى مدراء متخصصين من ذوى الكفاءات المتميزة لتنفيذ مشروعات متنوعة تفيد المجتمع المحلى وتدر أرباح للمدرسة وجميع المشاركين بالمشروع. وجاءت العبارات

التالية فى نهاية الجدول (ح-ز-أ) بنسبة ٧٩.٣%، ٧٦.٦%، ٧٥.٣%، وكانت العبارات بالترتيب كالتالى "استخدام مصادر حديثة كالكتالوجات والرسومات عند إتمام المشروعات لمواكبة التطورات الحديثة" وعبارة "تدريب الطلاب على كيفية الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة كالانترنت والحاسب الآلى فى تطوير العمل" ، وعبارة "تدريب الطلاب على أحدث وسائل الإنتاج" وهذه فى نهاية الترتيب بالجدول ، ونستدل من ذلك أن هناك قصور فى تطوير المعدات والأدوات والآلات بالمدارس الفنية والتى تمكن الطلاب من التدريب بشكل متطور وإنتاج سلع حديثة تنافس السلع العصرية خارج أسوار المدرسة ، كما أن الجدول رقم (٦) يقر بأن القائمين على التعليم الفنى والمسئولين على مشروع رأس المال لم يعقدوا أى دورات تدريبية لتطوير المدربين أو إكسابهم مهارات التعامل مع الأساليب الحديثة فى العمل، كاستخدام الحاسب الآلى ووسائل الإنتاج المتطورة، للارتقاء بالعملية التدريبية ومستوى الطالب المهنى، وكذلك عدم تحديث الوزارة للآلات المستخدمة بالورش، ويعد هذا إهدار للثروات البشرية، من كفاءات تعليمية مهنية أو طاقات شبابية قابلة للتعليم والإنتاج.

جدول رقم (٨) يوضح استجابة المبحوثين حول ما يقدمه مشروع رأس المال الدائم للمجتمع المحلى المحيط

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
أ	توفير منتجات تامة الصنع لسد احتياجات المؤسسات التعليمية بأسعار اقتصادية.	٤٨	٢	-	١٤٨	٢.٩٦	٩٨.٦٧%	١
ب	إقامة معارض لمنتجات المدارس الفنية وعرضها بالمجتمع المحيط بأسعار منخفضة.	٢٠	٢٢	٨	١١٢	٢.٢٤	٧٤.٦٧%	٥
ج	تقديم خدمات إصلاحية للمؤسسات النوعية بالمجتمع المحلى.	-	٣٥	١٥	٨٥	١.٧٠	٥٦.٦٧%	٦
د	سد احتياجات المؤسسات الصناعية بالمجتمع المحلى من العمالة المهنية المدربة.	٤٠	١٠	-	١٤٠	٢.٨٠	٩٣.٣٣%	٣
هـ	تزويد سوق العمل بالمجتمع المحلى بمختلف أنواع العمالة المهنية المدربة.	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	٩٦.٦٧%	٢
و	سد احتياجات العاملين بالمدرسة الفنية من منتجات.	١٨	٣٢	-	١١٨	٢.٣٦	٧٨.٦٧%	٤
					٧٤٨			

القوة النسبية للبعد = ٨٣.١١%

باستقراء نتائج الجدول رقم (٨) يتضح أن عبارة "توفير منتجات تامة الصنع لسد احتياجات المؤسسات التعليمية" جاءت فى الترتيب الأول من الجدول وذلك بنسبة ٩٨.٧%، حيث إن معظم التعاقدات على منتجات مشروعات رأس المال تكون لصالح سد احتياجات المؤسسات التعليمية بالمديرية التابع لها المشروع، كسد احتياجات المدارس من مقاعد للتلاميذ أو مكاتب للإدارة أو أعمال صيانة وتجديد بالمدارس، من أعمال سباكة أو دهانات أو تشكيل معادن، وهذا يدلل على جملة الفوائد التى تعود على المؤسسات التعليمية من إقامة مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية، حيث إن المدارس تحصل على هذه السلع والخدمات بأسعار التكلفة، وقليلً من الربح بالمقارنة بأسعار السوق الحر. كما جاءت فى الترتيب الثانى عبارة "تزويد سوق العمل بالمجتمع المحلى بمختلف أنواع العمالة المهنية المدربة" وذلك بنسبة ٩٦.٧%، وهذا ما يقدمه مشروع رأس المال الدائم من فائدة كبيرة لصالح المتدربين والمجتمع ككل، فتدريب الطلاب على الإنتاج داخل الورش والمعامل بإدماجهم فى مشروعات حقيقية لإنتاج سلع وخدمات ملموسة وواقعية، كل ذلك قادر على تخريج كفاءة مهنية متخصصة لسد احتياج سوق العمل من حرفيين ومهنيين متخصصين ومدربين بشكل علمى سليم.

كما جاءت بعد ذلك فى الترتيب عبارة "سد احتياجات المؤسسات الصناعية بالمجتمع المحلى من العمالة المهنية المدربة" وذلك بنسبة ٩٣.٣% وهذا هو المتوقع من دمج الطلاب فى هذه المشروعات طوال العام الدراسى بجانب المحاضرات والدروس النظرية فى قاعات الدرس، فهذا يعد تطبيق عملى أثناء تنفيذ المشروع، وبالتالى ينجم عن ذلك بناء كفاءة مهنية عمادها العلم النظرى والتطبيق العملى. صالح للاعتماد عليه داخل المصانع والمؤسسات الإنتاجية الكبرى، وبالتالى يدفع عجلة الإنتاج والاقتصاد القومى للدولة إلى الإمام، وهذا ما أكدت عليه دراسة (دينا محمد ربيع أحمد ٢٠١٢م).

وجاءت فى الترتيب الرابع عبارة " سد احتياجات العاملين بالمدرسة الفنية من منتجات" وذلك بنسبة ٧٨.٦%، ونستدل من ذلك أن هناك إمكانية لاستفادة العاملين بالمدارس الفنية من منتجات تامة الصنع ناتجة عن مشروع رأس المال الدائم، وذلك بأسعار اقتصادية وأقل بكثير من أسعار الأسواق الخارجية، مما يزيد من المنافع الناتجة عن إقامة مشروع رأس المال بالمدارس الفنية.

وجاء فى الترتيب الخامس وقبل الأخير عبارة "إقامة معارض لمنتجات المدارس الفنية وعرضها بالمجتمع المحيط" وذلك بنسبة ٧٤.٧% ، وذلك يرجع لعدم توسع المدارس المقام بها مشروع رأس المال فى إقامة معارض لمنتجاتها، فى حين إن المعارض تتيح فرصة جيدة لعرض

منتجات هذه المدارس مما يزيد من إقبال الجماهير عليها وبالتالى تزيد العوائد والأرباح، ويزداد التوسع فى الإنتاج، ولكن من خلال المعايشة الميدانية للباحث لمجتمع البحث تبين أن هناك معرض واحد فقط يقام سنوياً، لمدة يوم أو اثنين عى الأكثر يضم جميع المنتجات بالمدارس الفنية ويتم عرضها بأحد المدارس ولا يزورها سوى المسئولين كمحافظ الإقليم وقيادات التربية والتعليم .

وجاءت فى نهاية الترتيب بالجدول عبارة"تقديم خدمات إصلاحية للمؤسسات النوعية بالمجتمع المحلى" وذلك بنسبة ٥٦.٦%، ويرجع ذلك إلى أن مديرية التربية والتعليم فى السابق كانت تعتمد على مثل هذه المدارس الفنية فى صيانة وإعادة تجديد المدارس، وتأهيل أدواتها من خلال مشروع رأس المال، ولكن منذ فترة ليست: القصيرة تتراوح ما بين "الخمسة عشر عامً" لم يتم الاعتماد على المدارس الفنية فى ذلك، ولكن يعتمد فى ذلك على هيئة الأبنية التعليمية التى تتعاقد مع مقاولين من الخارج لإتمام مثل هذه الأعمال بأضعاف النفقات، وبعد ذلك هدراً كبيراً للموارد المادية والبشرية المتاحة لوزارة التربية والتعليم بل يمتلكها المجتمع بأسره.

جدول رقم (٩) يوضح استجابة المبحوثين حول القيم التى يسعى مشروع رأس المال الدائم إلى إكسابها لطلاب التعليم الفنى

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
أ	الدافعية للانجاز.	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	٩٦.٦٧ %	٢
ب	حب العمل وتقديره.	٥٠	-	-	١٥٠	٣.٠٠	%١٠٠	١
ج	الصبر والجلد (المثابرة).	٥٠	-	-	١٥٠	٣.٠٠	%١٠٠	١
د	الالتزام بالنظام العام.	٥٠	-	-	١٥٠	٣.٠٠	%١٠٠	١
ه -	الولاء والانتماء للوطن.	٥٠	-	-	١٥٠	٣.٠٠	%١٠٠	١
و	قيم الادخار وترشيد الاستهلاك	٣٧	١٣	-	١٣٧	٢.٧٤	٩١.٣٣ %	٥
ز	حب العلم والسعى لاقتنائه.	٤٠	١٠	-	١٤٠	٢.٨٠	٩٣.٣٣ %	٤
ح	احترام الوقت والالتزام بمواعيد العمل.	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	٩٦.٦٧ %	٢
ط	الاحترام المتبادل بين زملاء العمل.	٤٣	٧	-	١٤٣	٢.٨٦	٩٥.٣٣ %	٣
ى	الإيمان بحق تقرير المصير.	٤٣	٧	-	١٤٣	٢.٨٦	٩٥.٣٣ %	٣
ك	سيادة روح التعاون والعمل الجماعى.	٥٠	-	-	١٥٠	٣.٠٠	%١٠٠	١
ل	الحفاظ على الممتلكات العامة.	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	٩٦.٦٧ %	٢

			١٧٤٨				

القوة النسبية للبعد = ٩٧.١١%

وجاءت فى الترتيب الأول العبارات التالية (ب – ج – د . هـ – ك) وذلك بنسبة ١٠٠%، أى أجمع عليها جميع المبحوثين وهى قيم حب العمل وتقديره، الصبر والجلد، "الالتزام بالنظام العام"، و"الولاء والانتماء للوطن"، "سيادة روح التعاون والعمل الجماعى"، وجميعها قيم إيجابية ومحموده تنتج عن الاندماج فى العمل وإنجاز المهام بشكل ناجح ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مشروع حقيقى يتاح لطلاب التعليم الفنى كمشروع رأس المال الدائم، ومن خلاله يتم غرس القيم الإيجابية المرتبطة بالضرورة بالعلم والعمل، وبالتالى ينتج شباب مساير للتقدم والتنمية، حيث إن القيم تعد من موجهات السلوك، فكلما كانت إيجابية، كان السلوك إيجابياً وصالحاً فى خدمة الفرد والمجتمع.

وتلى ذلك فى ترتيب بالجدول قيمة "الدفعية للإنجاز" ، و "احترام الوقت والالتزام بمواعيد العمل" وذلك بنسبة ٩٦.٧%، وذلك أيضاً من ثمار العمل والإنتاج، فالمدربين أثناء فترات إقامة المشروع وخطوات الإنتاج يكونوا حريصين على حث طلابهم على الإنجاز واحترام مواعيد العمل لتكون ثقافة متأصلة فى شخصية الطالب ينتفع بها فى حياته العملية بعد التخرج من المدرسة، وتلى ذلك فى الترتيب أيضاً "الاحترام المتبادل بين زملاء العمل" و "الإيمان بحق تقرير المصير"، وذلك بنسبة ٩٥.٣%، وهذا أيضاً ما يتم فرضه على الطلاب أثناء فترة العمل بالمشروع، فاحترام الزميل أثناء العمل يعد محفزاً هاماً لزيادة الإنتاجية، لأن هناك أهمية كبرى لتهيئة جو العمل المناسب للإنتاج بما يحويه من احترام وحب وتناغم بين القائمين عليه ونبذ العنف والمشاعر السلبية بين الطلاب، وكذلك حق تقرير المصير من خلال إعطاء الطالب الحرية فى اختيار الأعمال التى تتناسب وإمكانياته البدنية والمهنية وهذا ما أبرزته نتائج دراسة (محمد إبراهيم المنوفى ٢٠٠٥، ودراسة هالة محمد عبدالعزيز العليمى ٢٠١٢).

ويأتى فى نهاية الترتيب بالجدول "حب العلم والسعى لاقتنائه" وذلك بنسبة ٩٣.٣%، و"قيم الادخار وترشيد الاستهلاك" بنسبة ٩١.٣%، ونستدل من ذلك أن طلبة التعليم الفنى يميلون أكثر إلى التعليم العملى المبنى على ممارسة الحرفة يدوياً، ولا يميلون إلى التعليم بقاعات الدرس لتلقى العلوم النظرية والدال على ذلك أن المدارس الفنية تتجه إليها طلبة المرحلة الإعدادية من ذوى المجاميع الأقل. أما قيمة الترشيد والادخار لدى طلبة التعليم المهنى فهى غير مستهدفة لدى المدربين والمدرسين بشكل كبير، وقد يرجع ذلك لأن معظم طلاب التعليم

الفنى من المستويات المجتمعية الأقل اقتصادياً وبالتالى قلة الاستهلاك والسلوك الاقتصادى يعد من سماتهم الغالبة.

ثالثاً: عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية المرتبطة بالصعوبات التى تحول دون تحقيق مشروع رأس المال الدائم لدوره بالمدارس الفنية:

جدول رقم (١٠) يوضح استجابات المبحوثين حول الصعوبات المتصلة بالمؤسسة التعليمية المقام بها المشروع والتى تؤثر على تحقيق أهدافه

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
أ	عدم توفر الأجهزة الحديثة المخصصة للتدريب.	٢٧	٢٣	-	١٢٧	٢.٥٤	٨٤.٦٧ %	٣
ب	نقص العدد والآلات اللازمة لإقامة المشروعات.	٥	٤٥	-	١٠٥	٢.١٠	%٧٠	٦
ج	انفصال المدرسة ومشروعات عن احتياجات السوق المحلى.	٢٥	٥	٢٠	١٠٥	٢.١٠	%٧٠	٦
د	عدم وجود قاعات معدة خصيصاً لإقامة المشروعات والتدريب عليها.	٣٥	١٠	٥	١٣٠	٢.٦٠	٨٦.٦٧ %	٢
هـ	قلة عدد الساعات المخصصة للتدريب على المشروعات.	٢٨	٧	١٥	١١٣	٢.٢٦	٧٥.٣٣ %	٤
و	ضعف المخصصات المالية لإقامة المشروعات المستهدفة.	٢٥	١٠	١٥	١١٠	٢.٢٠	٧٣.٣٣ %	٥
ز	الروتين الإدارى.	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	٩٦.٦٧ %	١
					٨٣٥			

القوة النسبية للبعد = ٧٩.٥٢%

يظهر الجدول السابق الصعوبات المتصلة بالمدرسة المقام بها المشروع وجاء فى أولى الترتيب لهذه الصعوبات "الروتين الإدارى" وذلك بنسبة ٩٦.٧% ، ويعد الروتين الإدارى من أولى السلبيات بالمؤسسات الحكومية عامة والمؤسسات التعليمية خاصة، حيث يتسبب فى تأخير تسوية أجور العاملين بمشروع رأس المال من مدربين (مدرسين) ومتدربين (طلاب)، فقد تتأخر التسوية أكثر من مدة إقامة المشروع نفسه وبالتالى تضعف قابلية الطلاب والمدرسين على الاشتراك فى هذه النوعية من المشروعات مرة أخرى، وقد يدفعهم ذلك إلى الاتجاه للعمل بمشروعاتهم الخاصة خارج نطاق المدرسة مما يعود بالسلب على المدرسة ومشروعاتها.

ويأتى فى الترتيب الثانى بالجدول "عدم وجود قاعات معدة خصيصاً لإقامة المشروعات والتدريب عليها" ، وذلك بنسبة ٨٦.٧% فأما كان التدريب بالمدارس الفنية والمعدة لإقامة مشروع رأس المال الدائم هى مجرد ورش بسيطة موجودة منذ نشأة المدرسة أو معمل صغير، فى حين أن الهدف من وراء إقامة مشروع رأس المال هو تحويل المدارس إلى مصانع صغيرة

تعلم وتدرب وتنتج لسد احتياجات المجتمع المحيط، وهذا ما أكدت عليه إستراتيجية التعليم الفنى ٢٠٣٠م.

وجاء فى الترتيب الذى يليه "عدم توفر الأجهزة الحديثة المخصصة للتدريب" وذلك بنسبة ٨٤.٦%، ونستدل من ذلك أن الأجهزة والآلات التى يتم التدريب عليها داخل المدارس الفنية غير لائقة لتخريج مهنى مدرب بشكل جيد يستطيع المنافسة فى سوق العمل، وهذا مؤشر سلبى يدل على قصور العملية التدريبية داخل المدارس الفنية وبالتالى يؤثر بالسلب على مستوى المنتج من المشروع والمنتج من الأيدى العاملة من خريجى تلك المدارس وبالتالى يكون العائد من المشروع غير مجزى.

وجاء فى الترتيب الخامس "ضعف المخصصات المالية لإقامة المشروعات المستهدفة" وذلك بنسبة ٧٣.٣%، وذلك نتيجة ضعف العائد من تلك المشروعات وبالتالى تقل المخصصات المالية لإقامة المشروعات كل عام.

ويأتى فى الترتيب الأخير "نقص العدد والآلات اللازمة لإقامة المشروعات"، وعبارة "انفصال المدرسة ومشروعات عن احتياجات السوق المحلى"، وذلك بنسبة ٧٠% لكل منهما، ويرجع ذلك لما سبق من معوقات، سواءً كانت روتين إدارى لا يسمح بعقد اتفاقات مع المجتمع المحلى لتوريد منتجات تامة الصنع أو إجراء صيانة وإصلاحات لمنشآت خاصة من خلال مشروع رأس المال بالمدرسة ، وبالتالى تنقطع صلة المدرسة ومشروعاتها عن احتياجات المجتمع المحلى، فى حين إن المجتمع يعد سوق كبير لتصريف وتسويق منتجات المدرسة. إما بالنسبة للعدد والآلات الموجودة بالمدرسة والمستخدمة فى المشروع تدل على أن نسبة كبيرة من أرباح المشروع غير مخصصة لتجديد العدد والآلات وتطويرها، فى حين أن هذه العدد والآلات هى من أهم أسباب استدامة المشروع وتطويره وتطوير منتجاته، وسبب أيضاً فى الحفاظ على سلامة وأمن المتدربين داخل الورش، وهذا ما أكدت عليه دراسة (أسماء محمد عبدالمؤمن إسماعيل، ٢٠١١).

جدول رقم (١١) يوضح استجابة المبحوثين حول الصعوبات المتصلة بالقائمين على المشروع بالمدارس الفنية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
أ	ضعف الكفاءات العلمية للمدربين.	٢	٣٥	١٣	٨٩	١.٧٨	٥٩.٣٣%	٤
ب	قلة عدد المدربين المتفرغين لإقامة هذه المشروعات.	٤٢	-	٨	١٣٤	٢.٦٨	٨٩.٣٣%	٢
ج	انشغال المدربين بأعمال خاصة خارج أسوار المدرسة.	٢٠	٣٠	-	١٢٠	٢.٦٠	%٨٠	٣
د	ضعف الحوافز المادية المقدمة للمدربين.	٤٨	٢	-	١٤٨	٢.٩٦	٩٨.٦٧%	١
هـ	عدم القدرة على بناء علاقات طيبة مع الطلاب المتدربين.	-	٥	٤٥	٥٥	١.١٠	٣٦.٦٧%	٧
و	التعامل مع الطلبة المتدربين بعنف وقوة.	-	٥	٤٥	٦٠	١.٢٠	%٤٠	٦
ز	عدم وجود دافعية للإنجاز لدى المتدربين المشاركين فى المشروع.	٥	٢٠	٢٥	٧٥	١.٥٠	%٥٠	٥
					٦٨١			

القوة النسبية للبعد = ٦٤.٨٦%

ويوضح الجدول رقم (١١) أن "ضعف الحوافز المادية المقدمة للمدربين" جاء فى الترتيب الأول بالجدول بنسبة ٩٣.٣%، وهذا يعطى دلالة على أن هذه الصعوبة قد تعوق دور المشروع نتيجة إحجام بعض من المدرسين عن الاشتراك فى المشروع لاهتمامهم بمشروعاتهم الخاصة خارج المدرسة، وقد يرجع ذلك إلى قلة وضعف الحوافز المادية من المشروع الخاص بالمدرسة.

وجاء فى الترتيب الثانى استجابة المبحوثين "قلة عدد المدربين المتفرغين لإقامة هذه المشروعات" وقد يرجع السبب إلى قلة الحوافز المادية، فالمدرب ذو الخبرة الطويلة يكسب خارج أسوار المدرسة أضعاف ما قد يحصل عليه من خلال اشتراكه فى مشروع رأس المال لذا لابد من إعادة النظر فى توزيع أرباح المشروع.

وجاء فى نهاية الترتيب بالجدول عبارة "التعامل مع الطلبة المتدربين بعنف وقوة"، وعبارة "عدم القدرة على بناء علاقات طيبة مع الطلاب المتدربين" وذلك بنسبة ٣٦.٧%، ونستدل من ذلك أن العائد الأكبر من اندماج الطلبة بالمشروعات هو اكتسابهم القيم والسلوكيات الحميدة، وكذلك حرص المدربين على إكساب طلابهم علاقات طيبة ومتوازنة مع زملاء العمل بالمشروع.

جدول رقم (١٢) يوضح استجابة المبحوثين حول الصعوبات المتصلة بالطلبة متلقى التدريب على المشروع بالمدارس الفنية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
أ	ضعف (إقبال الطلبة) على المشاركة فى المشروع.	٣٣	١٢	٥	١٢٨	٢.٥٦	٨٥.٣٣ %	٢
ب	عدم الالتزام بمواعيد التدريب على المشروعات.	١٥	٣٥	-	١١٥	٢.٣٠	٧٦.٦٧ %	٤
ج	سيادة القيمة السلبية كالشجار الدائم بين الطلاب.	-	٢٥	٢٥	٧٥	١.٥	٥٠.٠٠ %	٥
د	عدم طاعة أوامر المدربين داخل المشروع.	-	-	٥٠	٥٠	١.٠٠	٣٣.٣٣ %	٧
هـ	الميل إلى الرغبة فى العمل خارج نطاق المدرسة.	٤٠	١٠	-	١٤٠	٢.٨٠	٩٣.٣٣ %	١
و	ضعف الحوافز المادية الخاصة بالطلبة.	٣٥	٧	٨	١٢٧	٢.٥٤	٨٤.٦٧ %	٣
ز	التطاول على المدربين بالقول والفعل.	-	١٥	٣٥	٦٥	١.٣٠	٤٣.٤٤ %	٦
					٧٠٠			

القوة النسبية للبعد = ٦٦.٦٧%

يشير الجدول رقم (١٢) إلى أن "الميل إلى الرغبة فى العمل خارج نطاق المدرسة"، و "ضعف إقبال الطلبة على المشاركة فى المشروع" كان من أولى استجابات المبحوثين فى ترتيب الجدول وجاءوا بنسبة ٩٣.٣% و ٨٥.٣% ، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الحوافز المادية التى يحصل عليها الطالب نتيجة مشاركته بالمشروع فى مقابل ما قد يحصل عليه خارج أسوار المدرسة عند مشاركته فى أى عمل مهنى وحرفى.

كما أن تأخر صرف المخصصات والأجور للطلبة نتيجة تعقد الإجراءات الروتين للصرف كما أشار الجدول رقم (١٠) قد يكون هو السبب الرئيسى فى ذلك.

وجاء فى الترتيب الذى يليه عبارة "ضعف الحوافز المادية للطلبة" وذلك بنسبة ٨٤.٦% وهذا قد يكون سبب لما جاء من صعوبات بالجدول رقم (١٠) وما سبقوا هذا المعوق فى الترتيب وهو ضعف إقبال الطلبة على المشاركة بالمشروع.

وهذا يتطلب تعديل هام باللوائح الحاكمة لتوزيع أرباح مشروع رأس المال بزيادة نصيب الطالب من الأرباح لضمان اشتراكه بها، كما أن الطالب هو الهدف الرئيسى والأساسى للمشروع، لذا يجب العمل على ضمان مشاركته بالمشروع، فمن أهداف المشروع والواردة باللائحة المنفذة

للمشروع . امتصاص النشاط الطلابى فى أوقات الفراغ . زيادة دخل الطلبة عن طريق أثابتهم عن أعمالهم بقدر إنتاجهم(٣٦). وبالتالى ربط الطالب بالمدرسة ومشروعاتها من خلال الربح الذى يعود عليه هو وأسرته.

وجاء فى نهاية الترتيب "سيادة القيمة السلبية كالشجار الدائم بين الطلاب" و "عدم طاعة أوامر المدربين داخل المشروع" وذلك بنسبة ٥٠%، ٣٣%، ونستدل من ذلك على أن عملية دمج طلبة التعليم الفنى فى أعمال ومشروعات حقيقية يعد استثماراً لقدراتهم وإمكاناتهم ويساعد على استنفاذ طاقاتهم فى الإنتاج والعمل النافع ، مما يجنبهم كل القيم والسلوكيات السلبية. سواء كان عنف أو إدمان أو أعمال غير مشروعه، وهذا يدل على العوائد الاجتماعية والاقتصادية الهامة بمشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية وهذا ما أكدت عليه دراسة (هالة أحمد العليمى ٢٠١٢م).

جدول رقم (١٣) يوضح مقترحات المبحوثين لتفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
أ	نقل التجارب الناجحة من بعض المدارس الفنية الأخرى وتعميمها على الجميع.	٣٧	١٣	-	١٣٧	٢.٧٤	٩١.٣٣ %	٥
ب	التوسع فى مشروع رأس المال الدائم ليشمل أعداد كبيرة من المدارس الفنية بمصر.	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	%٩٦.٦	٢
ج	إكساب الطلبة مهارات حديثة تؤهلهم إلى الانخراط فى بيئة العمل الجديدة وما تحويه من تكنولوجيا حديثة.	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	%٩٦.٦	٢
د	دمج أصحاب الأعمال فى مجالس الآباء والأمناء والمعلمين بالمدارس الفنية للاستفادة من خبرتهم.	٣٨	١٢	-	١٣٨	٢.٧٦	٩٢.٠٠ %	٤
هـ -	زيادة نسبة الطلبة من أرباح المشروع الدائم بضمان الإقبال على العمل بمثل هذه المشروعات.	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	٩٦.٦٧ %	٢
و	إقامة معارض دائمة بالمدارس الفنية لعرض منتجاتها خارج أسوار المدرسة.	٥٠	-	-	١٥٠	٣.٠٠	١٠٠.٠ %٠	١
ز	الشروع فى عمل قناة خاصة بالتعليم الفنى للترويج لهذه المشروعات ومنتجاتها.	٤٥	-	٥	١٤٥	٢.٩٠	٩٦.٦٧ %	٢
ح	عمل ندوات وورش عمل بالمجتمعات الريفية للتعريف بأهمية التعليم الفنى	٤٥	٥	-	١٤٥	٢.٩٠	٩٦.٦٧ %	٢

	ومميزاته التى تعود على الدارسين به.							
ط	دورات تدريبية للمدربين للإطلاع على الجديد.	٥٠	-	-	١٥٠	٣.٠٠	٩٦.٦٧ %	١
ى	إيجاد شراكة بين المدارس المشاركة فى المشروع لتبادل الخبرات.	٢٥	٢٠	٥	١٢٠	٢.٤٠	٨٠.٠٠ %	٦
ك	إيجاد تعاقدات خارجية مع المؤسسات المجتمعية المختلفة.	٤٠	١٠	-	١٤٠	٢.٨٠	٩٣.٣٣ %	٣
					١٥٦٠			

القوة النسبية للبعد = ٩٤.٥٤%

ويظهر الجدول رقم (١٣) أن أولى المقترحات والتى جاءت فى الترتيب المتميز بالجدول هى "دورات تدريبية للمدربين للإطلاع على كل ما هو جديد فى الإنتاج" وهناك مقترح "إقامة معارض دائمة بالمدارس الفنية لعرض منتجاتها خارج أسوار المدرسة" وكان ذلك بنسبة ١٠٠%، من إجمالى المبحوثين فقد أجمعوا على ذلك لما فيه من فائدة كبيرة مادية ومهنية للمدربين والمتدربين بالمشروع، وفيه أيضاً استمرارية ودوام المشروع وازدهاره. كما أن فيه فائدة كبيرة للمجتمع المحلى سد احتياجاته من منتجات المدارس الفنية ذات الأسعار الاقتصادية.

كما جاءت فى المرتبة الثانية عبارة (ب . ج . هـ – ز – ح) وذلك بنسبة ٩٦.٧%، وكانت كالتالى "التوسع فى مشروع رأس المال الدائم ليشمل أعداد كبيرة من المدارس" حيث أن مشروع رأس المال مازال مقتصراً على مدارس دون الأخرى وقد يرجع ذلك إلى ضعف المخصصات المالية لتمويل هذه المشروعات بالتعليم الفنى. وهذا ما أكدت عليه نتائج الجدول رقم (٩) وجاء مقترح "إكساب الطلبة مهارات حديثة" و "زيادة نسبة الطلبة من الأرباح" وهذا إيماناً من المدرسين بأن المشروع مقام خصيصاً من أجل الطالب فهو سبيل وهدف التنمية والمحرك الأساسى لمشروع رأس المال، وجاءت عبارة "الشروع فى عمل قناة خاصة بالتعليم الفنى"، و "عمل ندوات وورش عمل بالمجتمعات الريفية للتعريف بأهمية التعليم الفنى"، وذلك لما للتعليم الفنى من أهمية كبيرة فى الارتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى لطلبة التعليم المقيمين بهذه المناطق بل ويمكن الارتقاء بمستوى أسرهم أيضاً بنتيجة تبنيهم مشروعات خاصة بمجتمعاتهم من خلال تدريبهم على مثل هذه المشروعات داخل المدارس الفنية، كما أن متطلبات التنمية الدولة فى عصرنا الحالى وما تهدفه الدولة من دفع لعجلة الإنتاج لتحقيق الاستقرار الاقتصادى المطلوب يستدعى توفى أيدى عاملة فنية ومدربة تعول عليها خطط التنمية.

كما جاءت عبارة "إيجاد تعاقدات خارجية مع المؤسسات المجتمعية المختلفة" كمقترح ذو أهمية لدى العاملين بالمشروع وذلك لإمكانية التوسع فى نوعية المنتجات وجودتها أيضاً حتى

تستطيع المنافسة على المستوى القومى، وبالتالى تدر مكاسب أكبر للمشروع والعاملين به من مدربين ومتدربين.

وجاءت فى نهاية الترتيب مقترح "إيجاد شراكة بين المدارس المشاركة فى المشروع" وذلك بنسبة ٨٠%، ويستدل من ذلك على أن كل مدرسة فنية تعتبر مصنع كامل ذات خصوصية فنية ومهنية متفردة بما يحويه من طاقات وإمكانات بشرية وفنية لا ينقصها سوى الإدارة والاستثمار الجيد.

النتائج العامة للدراسة:

أولاً: النتائج الخاصة بوصف مجتمع البحث:

تبين من خلال نتائج الدراسة ما يلى:

-أن معظم مجتمع البحث من الذكور وذلك بنسبة (٨٨%).

-أن معظم مجتمع البحث من الحاصلين على مؤهل فوق متوسط وذلك بنسبة (٤٦%)، ويلى ذلك الحاصلة على مؤهل جامعى وذلك بنسبة (٤٤%).

-وأن معظم مجتمع البحث يعمل بالمشروع منذ أكثر من ٩ سنوات وذلك بنسبة (٧٦%) .

-وأن غالبية مجتمع البحث لم يحصل على دورات تدريبية وذلك بنسبة (٩٠%).

ثانياً: النتائج الخاصة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة:

وكان التساؤل الأول ما الدور الفعلى لمشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية؟

وقد تبين من نتائج الدراسة ما يلى:

١)فيما يتعلق بإكساب الطلاب مهارات مهنية تؤهلهم لسوق العمل:

وأكدت الدراسة على أن مشروع رأس المال قد أكسب الطلاب مجموعة من المهارات المهنية تؤهلهم لسوق العمل وجاءت النتائج كالتالى بالترتيب حسب القوة النسبة بالجدول:

-إكساب الطلاب أساليب فنية لتفادى الخسائر والتلفيات وذلك بنسبة (١٠٠%).

-تمكين الطلاب من وضع دراسة جدوى للمشروعات المزمع إقامتها وذلك بنسبة (١٠٠%).

-توفير الخامات المطلوبة لإتمام المشروعات المختلفة وذلك بنسبة (١٠٠%).

-إتباع قواعد وإرشادات الأمن والسلامة المهنية وذلك بنسبة (٩٥%).

٢)فيما يتعلق بما يقدمه المشروع من منافع للمجتمع المحلى المحيط بالمدارس الفنية:

وأكدت الدراسة على مجموعة من المنافع التى يوفرها مشروع رأس المال للمجتمع المحلى المحيط بالمدارسة الفنية وجاء بالترتيب التالى حسب القوة النسبة بالجدول:

-توفير منتجات تامة الصنع لسد احتياجات المؤسسات التعليمية وذلك بنسبة (٩٨.٧%).
-تزويد سوق العمل بالمجتمع المحلى بمختلف أنواع العمالة المهنية المدربة وذلك بنسبة (٩٦.٧%).
-سد احتياجات المؤسسات الصناعية بالمجتمع المحلى من العمالة المهنية المدربة وذلك بنسبة (٩٣.٣%).
-سد احتياجات العاملين بالمدرسة الفنية من منتجات وذلك بنسبة (٧٨.٦%).
-إقامة معارض لمنتجات المدارس الفنية وعرضها بالمجتمع المحيط" وذلك بنسبة (٧٤.٧%).
-تقديم خدمات إصلاحية للمؤسسات النوعية بالمجتمع المحلى" وذلك بنسبة (٥٦.٦%).

٣)فيما يتعلق بالقيم التى يسعى مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية فى غرسها فى نفوس الطلاب:

وجاءت القيم فى الجدول بالترتيب التالى حسب القوة النسبة لكل منهما:

-حب العمل وتقديره، والصبر والجلد (المثابرة)، والالتزام بالنظام العام، والولاء والانتماء للوطن. سيادة روح التعاون والعمل الجماعى وذلك بنسبة (١٠٠%).
-الدافعية للانجاز، واحترام الوقت والالتزام بمواعيد العمل ، الحفاظ على الممتلكات العامة وذلك بنسبة (٩٦.٦٧%).
-الاحترام المتبادل بين زملاء العمل ، والإيمان بحق تقرير المصير وذلك بنسبة (٩٥.٣٣%).
- حب العلم والسعى لاقتنائه وذلك بنسبة (٩٣.٣٣%).
-قيم الادخار وترشيد الاستهلاك وذلك بنسبة (٩١.٣٣%).

ثالثاً: نتائج الدراسة الخاصة بالإجابة على التساؤل التالى:

ما الصعوبات التى تحول دون تحقيق مشروع رأس المال الدائم لدوره بالمدارس الفنية؟

١-فيما يتعلق بالصعوبات المتصلة بالمؤسسة التعليمية المقام بها المشروع:

وقد جاءت الصعوبات بالترتيب التالى حسب قوتها النسبية بالجدول كالتالى:

-الروتين الإدارى وذلك بنسبة (٩٦.٧%).
-عدم وجود قاعات معدة خصيصاً لإقامة المشروعات والتدريب عليها وذلك بنسبة (٨٦.٧%).
-عدم توفر الأجهزة الحديثة المخصصة للتدريب وذلك بنسبة (٨٤.٦%).
-ضعف المخصصات المالية لإقامة المشروعات المستهدفة وذلك بنسبة (٧٣.٣%).
-نقص العدد والآلات اللازمة لإقامة المشروعات، انفصال المدرسة ومشروعات عن احتياجات السوق المحلى وذلك بنسبة (٧٠%) .

٢-فيما يتعلق بالصعوبات المتصلة بالقائمين على المشروع:

وقد جاءت الصعوبات بالترتيب التالى حسب قوتها النسبية بالجدول كالتالى:

-ضعف الحوافز المادية المقدمة للمدربين وذلك بنسبة (٩٣.٣%).

-قلة عدد المدربين المتفرغين لإقامة هذه المشروعات وذلك بنسبة (٨٩.٣٣%).

-التعامل مع الطلبة المتدربين بعنف وقوة وذلك بنسبة (٤٠%).

-عدم القدرة على بناء علاقات طيبة مع الطلاب المتدربين وذلك بنسبة ٣٦.٧%،

٣-فيما يتعلق بالصعوبات المتصلة بالطلبة المتدربين بالمشروع:

وقد جاءت الصعوبات بالترتيب التالى حسب قوتها النسبية بالجدول كالتالى:

-الميل إلى الرغبة فى العمل خارج نطاق المدرسة وذلك بنسبة (٩٣.٣%) .

-ضعف إقبال الطلبة على المشاركة فى المشروع وذلك بنسبة (٨٥.٣%) .

-ضعف الحوافز المادية للطلبة وذلك بنسبة (٨٤.٦%) .

-سيادة القيمة السلبية كالشجار الدائم بين الطلاب وذلك بنسبة (٥٠%).

-عدم طاعة أوامر المدربين داخل المشروع وذلك بنسبة (٣٣%).

رابعاً: النتائج الخاصة بالإجابة عن تساؤل الدراسة والذى كاف مفادة:

ما المقترحات لتفعيل دور مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية؟

١-فيما يتعلق بالصعوبات المتصلة بالمؤسسة التعليمية المقام بها المشروع:

وقد جاءت المقترحات بالترتيب التالى حسب قوتها النسبية بالجدول كالتالى:

-إقامة معارض دائمة بالمدارس الفنية لعرض منتجاتها خارج أسوار المدرسة وذلك بنسبة (١٠٠%).

-دورات تدريبية للمدربين للإطلاع على الجديد وذلك بنسبة (٩٦.٦٧%).

-التوسع فى مشروع رأس المال الدائم ليشمل أعداد كبيرة من المدارس الفنية بمصر، وإكساب الطلبة مهارات حديثة تؤهلهم إلى الانخراط فى بيئة العمل الجديدة وما تحويه من تكنولوجيا حديثة، وزيادة نسبة الطلبة من أرباح المشروع الدائم بضمان الإقبال على العمل بمثل هذه المشروعات، الشروع فى عمل قناة خاصة بالتعليم الفنى للترويج لهذه المشروعات ومنتجاتها، وعمل ندوات وورش عمل بالمجتمعات الريفية للتعريف بأهمية التعليم الفنى ومميزاته التى تعود على الدارسين به وذلك بنسبة (٩٦.٦%).

- إيجاد تعاقدات خارجية مع المؤسسات المجتمعية المختلفة وذلك بنسبة (٩٣.٣٣%).

- دمج أصحاب الأعمال فى مجالس الآباء والأمناء والمعلمين بالمدارس الفنية للاستفادة من خبرتهم وذلك بنسبة (٩٢%).

-نقل التجارب الناجحة من بعض المدارس الفنية الأخرى وتعميمها على الجميع وذلك بنسبة (٩١.٣٣%).

-إيجاد شراكة بين المدارس المشاركة فى المشروع لتبادل الخبرات وذلك بنسبة (٨٠%).

مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور مشروع رأس المال الدائم:

١)تمهيد:

رأينا فى ثنايا ما تقدم فى الدراسة الراهنة أهمية الدور التنموى الذى يلعبه مشروع رأس المال بالمدارس الفنية ، من حيث تنمية بشرية للطلاب، من خلال تدريبهم وتعليمهم حرف يدوية وإكسابهم مهارات إنتاجية تؤهلهم لسوق العمل، وتمكنهم من الحصول على فرصة عمل جيدة ترتقى بمستواهم الاقتصادى والاجتماعى.

كما أن المشروع يسهم أيضا فى أحداث تنمية مجتمعية من خلال دفع عجلة التنمية والاقتصاد القومى، نتيجة مد قطاع الإنتاج بالأيدى العاملة الماهرة التى تدربت على مشروعات حقيقية، واكتسبت منها الكثير من الخبرات العملية.

ولكن يتضح وجود العديد من الصعوبات التى تعترض تنفيذ هذا الدور التنموى الهام للمشروع، لذا سعت الدراسة لوصف وتحديد هذه الصعوبات بحثاً عن مقترحات قد تفيد فى وضع مؤشرات يمكن الاستفادة منها فى تفعيل وتطوير مشروع رأس المال وهى مقسمة كالتالى:

١-مؤشرات خاصة باللوائح المنظمة للمشروع:

أ-زيادة المخصصات المالية (نسبة الأرباح) الخاصة بالطلبة المشاركين فى المشروع.

ب-زيادة المخصصات المالية (نسبة الأرباح) الخاصة بالمدربين المشاركين فى المشروع.

ج-تسهيل الإجراءات الروتينية لتسوية وصرف مستحقات المشروع.

د-تخصيص نسبة أكبر من أرباح المشروع لتطوير العدد والآلات المستخدمة.

هـ-إمكانية تشارك أكثر من مدرسة فى إتمام مشروع واحد، لإحداث تكامل مهنى يسهم فى تجويد المنتج المطلوب، ويؤدى أيضاً لتبادل الخبرات والمهارات.

٢-مؤشرات خاصة بآليات تنفيذ المشروع:

أ-تدريب المدربين على الأساليب الحديثة فى الإنتاج بشكل دائم ومستمر من خلال دورات تدريبية متقدمة لتمكين المدربين من الإطلاع على كل ما هو جديد يمكن إعطاءه وتزويده للطالب المتدرب أثناء مشاركته فى مشروع رأس المال.

ب-تطوير الورش والمعامل لتتناسب والمهام الموكلة لها، من تدريب طلاب، وإقامة مشروعات منتجة لها عائد اقتصادى واجتماعى على المدرسة والمجتمع ككل.

ج-استخدام مصادر معلوماتية حديثة كالحاسب الآلى والكتالوجات المجسمة والصور، لمد الطالب بأشكال وأنواع المنتجات المتطورة والمطلوبة بالسوق العصرى ، حتى يتثنى له تنفيذها بشكل أكثر فنياً وجمالياً.

د-تدريب الطلاب على أحدث وسائل الإنتاج من آلات وعدد تتناسب ومتطلبات السوق الإنتاجى العصرى، وتمكنه من الالتحاق بفرص العمل بسهولة بعد التخرج.

هـ-دمج أصحاب الأعمال وخبراء الإنتاج فى مجالس الآباء والأمناء والمعلمين بالمدارس الفنية للاستفادة من خبرتهم وتوجيههم لسير العمل بتلك المشروعات، ودعمهم المادى أيضاً لتطوير بعض الورش والآلات.

و-نقل بعض التجارب الناجحة عن بعض المدارس الفنية الأخرى المقام بها مشروع رأس المال وتعميمها على الجميع ، للاستفادة ونقل الخبرات وتفادى العقبات.

٣-مؤشرات خاصة بتسويق منتجات مشروع رأس المال من سلع وخدمات:

أ-التوسع فى إقامة المعارض بجميع المدارس المقام بها المشروع لعرض منتجاتهم للجمهور الداخلى والخارجى للمدرسة.

ب-الحصول على مساحة إعلانية بالقنوات الفضائية للتعريف بمشروع رأس المال وعرض منتجاته بشكل أوسع.

ج-عمل موقع على شبكات الانترنت بإعلانات تعرض على شبكات التواصل الاجتماعى لإظهار مميزات منتجات المشروعات بالمدارس الفنية، بهدف زيادة الإقبال عليه من المستهلكين بالمجتمع المحلى.

د-عمل ندوات وورش عمل بالمجتمعات المحيطة بالمدارس الفنية للتعريف بالمدارس الفنية والمشروعات المقامة بها، وما تقوم به من منتجات يمكن الحصول عليها بأسعار اقتصادية .

هـ-تكليف المدارس الفنية المقام بها مشروع رأس المال بصيانة وتجديد المدارس والمؤسسات التعليمية بالمجتمع المحلى خاصةً المدارس المعمارية منها.

و-إنشاء قاعة عرض خارجى لمنتجات كل مدرسة ، تباع فيه المنتجات لصالح الجمهور الخارجى طوال العام، ويتم من خلاله الاتفاق على طلبيات يتم إنتاجها من خلال مشروع رأس المال الدائم.

المراجع المستخدمة

١)وزارة التخطيط والتعاون الدولى: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٣-٢٠١٤، التنمية البشرية والاجتماعية، ٢٠١٣م، ص٢٠٧.

٢) نبيل رمضان السيد عمار: تقويم التعليم والتدريب المزدوج بالتعليم السنوى الزراعى فى مشروع مبارك كوك ومقترحات تطويره، المؤتمر العملى العاشر، التعليم الفنى والتدريب، طنطا، ٢٠٠٥م، ص١٩١.

٣) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤-٢٠٣٠، برنامج التعليم الفنى (التعليم المشروع القومى لمصر) ٢٠١٤م، ص٧٧.

٤) عبدالوهاب محمد كامل: إصلاح التعليم الفنى فى ضوء معايير الجودة ، المؤتمر العلمى السنوى العاشر، التعليم الفنى والتدريب، كلية التربية ، جامعة طنطا، ٢٠٠٥م، ص ٨٠.

٥) وزارة التربية والتعليم: تقرير الإدارة العامة للتعليم الفنى، القاهرة، ١٩٧١م، ص٢.

٦) وزارة التربية التعليم والتعليم الفنى: كتاب تخطيط وإدارة الإنتاج، الإدارة المركزية لشئون الكتب، ٢٠١٨م، ص٣٥.

٧) المصرى اليوم: التعليم تتوسع فى مشروع رأس المال، د. أحمد الجيوش ، نائب الوزير، السبت ٢٠١٦/١٢/٢٤.

٨) وزارة التربية والتعليم فنى: قطاع التعليم الفنى، منشورات داخلية، ٢٠١٥م.

٩) نفس المرجع السابق.

١٠) كمال حسنى بيوتى ونبيل رمضان السيد: تطوير مشروعات رأس المال الدائم فى التعليم الفنى فى مصر ، بحث منشور ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠١٠.

١١)على عبدالعزيز على قاروب: العائد الاجتماعى لمشروع رأس المال الدائم فى التعليم الفنى، رسالة ماجستير كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،٢٠١٦م.

١٢)إبراهيم عبدالرحمن رجب وآخرون: تنمية المجتمع المحلى، مكتبة وهبة ، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٥٨.

١٣) الفاروق إبراهيم بسيونى: التخطيط الاجتماعى ، مؤسسة يوم المستشفيات ، القاهرة، ١٩٩١م، ص٨.

١٤)محمد إبراهيم المنوفى : دور التعليم الثانوى فى إكساب طلابه قيم العمل المنتج، المؤتمر العلمى السنوى العاشر، التعليم الفنى والتدريب كلية التربية، جامعة طنطا ، مايو، ٢٠٠٥.

١٥)أسماء محمد عبدالمؤمن إسماعيل: العائد الاقتصادى والاجتماعى لمشروع مبارك كول بالتعليم الفنى الصناعى، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ٢٠١١.

١٦)هالة محمد عبدالعزيز العلميى: الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية والحد من ظاهرة العنف لدى طالبات المرحلة الثانوية الفنية التجارية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ٢٠١٢.

١٧)سامية بارح فرج: الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام المدخل التنموى لتنمية فكر العمل الحر لطلاب المدارس الثانوية الفنية الصناعية، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثلاثون، إبريل ، ٢٠١١.

١٨)أحمد غنيمى مهناوى: دور التعليم الثانوى الفنى المزدوج فى إكساب طلابه ثقافة ريادة الأعمال لمواجهة مشكلة البطالة فى مصر، بحث منشور مجلة دراسات عربية فى التربية وعلم النفس، السعودية، ٢٠١٤.

١٩) أسامة ماهر النجار: تطوير أنظمة تدريب العمالة الماهرة بالقطاع الصناعى فى ضوء متطلبات سوق العمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة ، ١٩٩٩.

٢٠)عبدالعزيز محمد عبدالصمد سعد: التعليم الفنى ودوره فى تحقيق متطلبات سوق العمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.

٢١)غادة محمد محمود: برنامج مقترح لإعداد طلاب المدرسة الثانوية المعمارية فى ضوء النظام المزدوج لإحدى المهن المطلوبة لسوق العمل، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٢) إبراهيم أحمد غنيم: تجارب عالمية لربط بين التعليم الصناعى والمؤسسات الصناعية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى لكلية التربية جامعة المنصورة (التعليم وعالم العمل رؤية مستقبلية) ، أبريل ، ٢٠٠١م.

٢٣) أحمد إبراهيم بيومى مرعى: تحليل السياسة الاجتماعية للتعليم الفنى الصناعى فى مصر فى الفترة من (١٩٥٢-٢٠٠٤م)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٦م.

٢٤)دينا محمد ربيع أحمد: تقييم مخرجات التعليم الفنى الصناعى فى مصر ، فى ضوء احتياجات قطاع الصناعة الواقع الراهن وأفاق المستقبل، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٢م.

٢٥) أحمد شفيق السكرى: المدخل فى تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م، ص٢١.

٢٦) عماد حمدى داود: مؤشرات تخطيطية لتطوير الخدمات الاجتماعية بدور المسنين ، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثالث عشر، أكتوبر ٢٠٠٢، ص١١١.

٢٧)محمد محمود الجوهرى: حركة المؤشرات الاجتماعية (محاولة تاريخية)، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد الأول، يناير ، ١٩٩٠م، ص٤.

٢٨) لويس معلوم: المنجد فى اللغة والأدب والعلوم ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٦م، ص ٦٣١.

٢٩)محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ١٥٣.

30)Robert Barker: Dictionary of social work, N.A.S.W, New York, 1987, P47.

٣١)أحمد ذكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٩٣م، ص ١٥٣.

٣٢)أحمد شفيق السكرى: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص١٦٥.

٣٣)عمرو مصطفى أحمد: تصور مقترح لدور الحضانات التكنولوجية فى تطوير التعليم الفنى الصناعى بمصر على ضوء تجارب بعض الدول، بحث منشور بمجلة العلوم التربية ، العدد الرابع ، مصر، ٢٠١٥، ص٥٣.

٣٤)إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٥م، ص ٦٧.

٣٥)انظر كتاب تخطيط وإدارة الإنتاج، وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨.

٣٦) راجع كتاب وزارة التربية والتعليم الفنى ، رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٨م .